

مستقبل المجتمع المدنى بعد ثورة ٢٥ يناير

إعداد

سحر إبراهيم الدسوقى

غلاف

محمد مصطفى

المحتويـ ـ ـات

الفصل الاول : المجتمع المدنى قبل ثورة يناير

أولاً: مفهوم المجتمع المدنى

ثانياً: النشأة والتطور التاريخى للمجتمع المدنى فى مصر

ثالثاً: مكونات المجتمع المدنى فى مصر

رابعاً: الملامح الكلية لاوضاع المجتمع المدنى فى مصر فيما قبل الثورة

خامساً: دور مؤسسات المجتمع المدنى فى التهيئة للثورة

الفصل الثانى: المجتمع المدنى اثناء الثورة

أولاً: مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى و الجمعيات الاهلية

ثانياً: مؤسسات المجتمع المدنى الاجنبية العاملة فى مصر ودورها اثناء الثورة

الفصل الثالث : مؤسسات المجتمع المدنى بعد الثورة .... رؤية مستقبلية

أولاً: مؤسسات المجتمع المدنى بعد ٢٥ يناير

ثانياً: مستقبل مؤسسات المجتمع المدنى بعد الثورة

مقدمـــة

الثورات لا تحدث فجأة، وكذلك الثورة المصرية فى ٢٥ يناير التى جاءت كنتاج لحركة مستمرة للمجتمع المدنى سواء من خلال منظماته ومؤسساته، أو من خلال المواقع الاجتماعية على الشبكة الألكترونية مثل الفيس بوك وتويتر والتى كانت بمثابة الخلية التى تجمع فيها آلاف المنادين بالإصلاح والتغيير.

وتتناول هذه الدراسة بداية تعريف المجتمع المدنى باعتباره مفهوم له تعريفات متعددة، ثم النشأة والتطور التاريخى للمجتمع المدنى فى مصر منذ نشأة أول جمعية أهلية عام ١٨٢١ وأول نقابة عمالية عام ١٩٠٠، وأول نقابة مهنية عام ١٨٧٦، حتى الوقت الراهن.

وتستعرض الدراسة بعد ذلك المكونات الأساسية لخريطة المجتمع المدنى فى مصر، والملامح الكلية لأوضاعه بعد الثورة.

أما عن دور مؤسسات المجتمع المدنى فى التهيئة للثورة، نستعرضه من خلال توضيح دور بعض الحركات مثل كفاية، و٦ أبريل، وحركة دعم البرادعى ودور هذه الحركات فى تعبئة الشارع وتهيئته للثورة، وفى تجزئة المطالب وتحديد أولويات طرحها، وكذلك دور المجتمع المدنى القوى قبل ٢٥ يناير الذى مهد لهذه الثورة عن طريق التوعية وكشف قضايا الفساد والتقارير الخاصة بتزوير الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وهو ما ينفى القول بأن المجتمع المدنى لم يكن له دور فى ثورة ٢٥ يناير.. وأن الفيس بوك هو البطل.

وتتناول الدراسة بعد ذلك مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية فى صنع الثورة ودورها أثناء أيامها من خلال :

- توثيق يوميات الثورة.
- رصد ومتابعة الانتهاكات التى حدثت ضد الثوار.
- تشكيل لجنة قانونية لإدارة الأزمة، تتبنى حل مشاكل المتظاهرين وتقديم المساعدات القانونية لهم والتصدى لأى محاولة للاعتداء عليهم، وكذلك دور العديد من مؤسسات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية لمساندة فئات المجتمع المدنى المتضررة من ثورة الغضب.

وكذلك نتناول فى هذا الإطار دور مؤسسات المجتمع المدنى الأجنبية فى الثورة، وأهم هذه المؤسسات.

وأخيراً، نتعرض لدور منظمات المجتمع المدنى بعد ثورة ٢٥ يناير وما يقع عليها من مسئوليات عديدة تنبع من دورها المحورى فى الواقع الذى تعيشه مصر بعد أحداث الثورة، لنجد أنفسنا أمام مستقبل مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر

الفصل الأول

المجتمع المدنى قبل ثورة يناير

أولاً: مفهوم المجتمع المدنى

فى البدء يمكن القول أننا حينما نتحدث عن المجتمع المدنى يتبادر إلى الذهن ذلك المجتمع غير الخاضع للمؤسسة الدينية، ومن جهة ثانية مجتمع غير خاضع للسلطة العسكرية، وثالثاً مجتمع مستقل عن المؤسسة السياسية وعن أجهزة الدولة الدائمة.

وهناك من يعرف المجتمع المدنى على نحو إجرائى بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تعمل فى ميادينها المختلفة فى استقلال نسبى عن سلطة الدولة لأغراض متعددة منها:

- أغراض سياسية كالمشاركة فى صنع القرار على المستوى الوطنى، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما فى اتحادات الكُتّاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التى تهدف إلى نشر الوعى وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام فى العمل الاجتماعى لتحقيق التنمية، وبالتالى يمكن القول أن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدنى، وفقاً لهذا التعريف، هى: الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والاجتماعية. كما أنه وفقاً لهذا التعريف أيضاً فإن المجتمع المدنى ينطوى على أربعة عناصر رئيسية:

- العنصر الأول يتمثل بفكرة "الطوعية" أو على الأصح المشاركة الطوعية التى تميز تكوينات وبنى المجتمع المدنى عن باقى التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أى اعتبار.
- أما العنصر الثانى فيشير إلى فكرة "المؤسسية" التى تطال مجمل الحياة الحضارية تقريباً، والتى تشمل مناحى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولعل ما يميز مجتمعاتنا الحضور الطاغى للمؤسسات، وغياب المؤسساتية بوصفها علاقات تعاقدية حرة فى ظل القانون.
- فى حين يتعلق العنصر الثالث بـ "الغاية" و "الدور" الذى تقوم به هذه التنظيمات، والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة، من حيث هى تنظيمات اجتماعية تعمل فى سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعيين.
- وآخر هذه العناصر يكمن فى ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدنى باعتباره جزء من منظومة مفاهيمية أوسع تشتمل على مفاهيم مثل "الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية الدستورية ..... إلخ.
- وهناك من يعرف المجتمع المدنى بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة .....، أى بين مؤسسات القرابة (الأسرة والقبلية والعشيرة) ومؤسسات الدولة التى لا مجال للاختيار فى عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية

والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكوميـة، كمـا تنـشأ لتقـديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسـة أنـشطة إنـسانية متنوعة، وهى تلتزم فى وجودهـا ونـشاطها بقـيم ومعـايير الاحتـرام والتراضى والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف".

يستنتج من التعريف السابق أن جوهر دور المجتمع المدنى هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس فى تقرير مصائرهم، ومواجهة السياسات التى تؤثر فى معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما تقوم به من دور فى نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، والتأكيد على إرادة المواطنين فى الفعل التاريخى، وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخى، والمساهمة الفعالة فى تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكراً على النخب الحاكمة.

وارتباطاً بهذا الدور هناك خمس وظائف تقوم بها مؤسسات المجتمع المدنى هى:

١- وظيفة تجميع المصالح.
٢- وظيفة حسم وحل الصراعات.
٣- زيادة الثروة وتحسين الأوضاع.
٤- إفراز القيادات الجديدة.
٥- إشاعة ثقافة الديمقراطية.

وعليه فإن مؤسسات المجتمع المدنى طبقاً لهذا هى:

النقابات المهنية، النقابات العمالية، الحركات الاجتماعية، الجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية والاستهلاكية والإسكانية، الجمعات الأهلية، نـوادى هيئـات التدريس بالجامعات ، النوادى الرياضية والاجتماعية ومراكز الشباب والاتحادات الطلابية، الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال، المنظمات غيـر الحكومية كمراكز حقوق الإنسان والمنظمات الدفاعية الأخرى للمرأة والبيئة..... إلخ، الصحافة المستقلة وأجهزة الإعلام والنشر غير الحكومية.، مراكز الأبحـاث والدراسات والجمعيات الثقافية.

وهناك تعريفات أخرى للمجتمع المدنى تتجه إلى تضييق المفهـوم، وعليـه يتكون المجتمع من الهيئات التى تسمى فى علم الاجتماع بالمؤسـسات الثانويـة، هكذا يستبعد من المفهوم المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الإثنية أو المذهبية أو الدينية، كما يـستبعد أى مؤسـسات ذات صـلة بالمجال السياسى مثل الأحزاب، ويعتبر أن مؤسسات المجتمع المدنى ليس لها أى صلة بالعمل السياسى، كما يستبعد تلك التى تقوم على أسس مهنية مثل النقابات أو جماعات المصالح، ويدرج تحت هذه الأخيرة الحركات المطلبية، فيكـاد يـستبعد كذلك الحركات الاجتماعية التى لا يتوفر لها صفة المؤسسية، ويبقى بـذلك فـى نطاق المجتمع المدنى المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التى يقـوم نـشاطها على العمل التطوعى من مؤسسات حقوقية وخدمية، سواء كانت خيرية أو تنموية ويلاحظ من خلال هذه التعريفات، أنه كلما اقترب المجتمع المدنى من التعريـف الواسع، كلما كانت قدرته أكبر على المساهمة فى عملية التحـول الـديمقراطى،

وكلما اقترب من التعريف الضيق للمفهوم، تكون قدرة مؤسسات المجتمع المدنى على المساهمة فى عملية التحول الديمقراطى محدودة.

كما أن التعاريف السابقة تسمح بالتأكيد على أن هناك ثلاثة مصطلحات تشكل أركان مثلث فكرى لا يمكن فصلها عن بعضها البعض لأى مجتمع ينشد التطور الحضارى فى زماننا وهى:

١) **المجتمع المدنى:** هو مجتمع المؤسسات الأهلية المرادفة للمؤسسات الرسمية، وتشمل الميادين السياسية والمهنية والثقافية والاجتماعية.

٢) **حقوق الإنسان:** هى الحقوق الأساسية للإنسان فى التمتع بالعيش الكريم وضمان حريته وصيانة كرامته وتوفير العدالة فى حصوله على حقوقه.

٣) **الديمقراطية:** وهى المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرار وقبول التعددية.

ثانياً: النشأة والتطور التاريخى للمجتمع المدنى فى مصر:

نشأت أول جمعية أهلية عام ١٨٢١، وأول نقابة عمالية عام ١٩٠٠ وأول نقابة مهنية عام ١٨٧٦ وبهذا يمكن القول أن المجتمع المدنى بمعنى التنظيمات التى تتوسط المجال بين الدولة والسوق والأسرة والتى تقوم علـى أسـاس رابطـة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية بهدف تحقيق أهداف عامـة أو فئويـة مثـل الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية ..... قائمة فى المجتمع المصرى منذ أكثر من قرنين من الزمان.

الجمعيات الأهلية والحقبة الليبرالية

يعد فصيل الجمعيات الأهلية من أقدم فصائل المجتمع المدنى فى مـصر، حيـث نشأت أول جمعية أهلية عام ١٨٢١، وهى الجمعية اليونانية بالإسكندرية. وبعـد ذلك بحوالى أربعة عقود توالى إنشاء الجمعيات الثقافية مثل جمعية معهد مـصر للبحث فى تاريخ الحضارة المصرية عام ١٨٥٩ وجمعية المعارف عـام ١٨٦٨ والجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥ ، ثم توالى بعد ذلك تأسيس الجمعيـات الدينيـة الإسلامية والمسيحية مثل الجمعية الخيريـة الإسـلامية عـام ١٨٧٨ وجمعيـة المساعي الخيرية القبطية ١٨٨١ .

ويلاحظ من تتبع تاريخ الجمعيات الأهلية فى مصر أن الجمعيات الثقافية والعلمية كانت اسبق فى الظهور من الجمعيات ذات الصبغة الدينية. كما أن هذه الجمعيات استطاعت استقطاب نخبة من المثقفين الذين عادوا من بعثاتهم الدراسية بالخارج، وكذلك عناصر من النخبة التقليدية ممثلة فى بعض الأمراء والأعيان. ومن ناحية أخرى كان لهذه الجمعيات دور فى الحركة الوطنية، فقـد سـعى العديـد منهـا

لمواجهة استبداد الحكم وتزايد النفوذ البريطاني مما أدى إلى بعض المصادمات بين السلطة وعديد من الجمعيات وتم إغلاق البعض منها مثل جمعية محفل التقدم وجمعية محبي التقدم بسبب نشاطهما الثقافى الواسع الذى ركز على الدعوة لمبادئ الحرية والإخاء.

يمكن القول أن العمل الأهلي فى مصر بدأ فى الانتشار على نطاق واسع مع ثورة ١٩١٩ متأثرا بتطور الحياة السياسية والاجتماعية وتزايد الوعى القومى الاجتماعى، وأيضا ازدياد عدد السكان والمشاكل المصاحبة لذلك، وبصدور دستور ١٩٢٣ والذى كفل عددا من الحقوق والحريات ومنها حق تكوين الجمعيات والنص أيضا على تركيز سلطة الحل فى يد القضاء، ازدهرت حركة تشكيل الجمعيات وتوسعت أنشطتها وارتفع عدد الجمعيات من ١٩٥ جمعية فى الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩٢٤ وإلى ٦٣٣ جمعية فى الفترة من ١٩٢٥ – ١٩٤٤. ومن ناحية أخرى كانت الجمعيات الأهلية تخضع للمواد من ٥٤ إلى ٨٠ من القانون المدنى، والذى كان يركز على العلاقة بين العمل الأهلي والمجتمع أكثر من العلاقة بين العمل الأهلي والدولة، ولذلك أعطى صلاحيات واسعة للجمعيات العمومية. كما أعطى سلطة إلغاء القرارات المخالفة وحل الجمعية للقضاء. وظل الوضع بهذا الشكل حتى عام ١٩٤٥.

وقد أسفر هذا الإطار القانون الليبرالى عن مزيد من نشاط الجمعيات الأهلية، إذ تمتعت بقدر كبير من الحرية والاستقلالية مما دفعها للمزيد من الإسهام فى الحياة العامة، فخلال السنوات التى استغرقتها الحرب العالمية الثانية، قامت الجمعيات الأهلية بدور كبير فى ملء الفراغ الذى نتج عن انخراط الحكومة فى الجهود

الحربية والأمنية، إذ تحملت الجمعيات الأهلية مسئولية إيواء وإعاشة المشردين وضحايا الحرب. ولم يكن جل اهتمام الجمعيات الأهلية القيام بالرعاية الاجتماعية بل كان هناك اهتمامات ثقافية أيضا خاصة فى عقدي الثلاثينيات والأربعينيات، إذ كانت تجرى مناقشة الأسس المختلفة للشخصية المصرية هل هى فرعونية أم إسلامية أم عربية أم بحر متوسطية. كما شهدت سنوات الأربعينيات من القرن العشرين إسهاما آخر من جانب الجمعيات الأهلية تمثل فى جمعيتين: هما جمعية الرواد وجمعية النهضة اللتان قامتا بوضع الخطوط العامة لبرنامج الإصلاح الزراعى وأيضا الضمان الاجتماعى.

المجتمع المدنى من عام ١٩٥٢ حتى أوائل السبعينيات:

اتسمت المرحلة التى تلت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ بمحاولة توطيد أركان النظام الجديد، وتصفية المعارضة الموجهة ضده، لذلك قام النظام باستبعاد كافة العناصر المناوئة من أجهزة الدولة. كما فرض الرقابة على الصحافة، تُعد أحداث كفر الدوار أغسطس ١٩٥٢ أول تماس بين حكومة الثورة واحد الفئات والقوى الاجتماعية الموجودة فى المجتمع وهى الحركة العمالية. وتستمد هذه الأحداث أهميتها من إنها أوضحت بصورة جلية نية مجلس قيادة الثورة تجاه الحركة العمالية على وجه الخصوص، وكذلك كل القوى والحركات الأخرى التى قد تتخذ مواقف مشابهة للحركة العمالية على وجه العموم. ففى ١٣ أغسطس ١٩٥٢ ، قام عمال شركة الغزل والنسيج بكفر الدوار بإضراب طالبوا فيه بإبعاد ذوى النفوذ عن الشركة، وإجراء انتخابات حرة لنقابة العمال، ونقل

مقرها لداخل المصنع، ومنع الفصل التعسفى. وقد اشترك فى الإضراب حوالى عشرة آلاف عامل. وجدير بالذكر أن ما رفعته ثورة يوليو من شعارات عن إصلاح أحوال الطبقات الفقيرة قد شجع هؤلاء العمال على القيام بالإضراب، إلا أن مجلس قيادة الثورة اعتبر ما حدث مجرد مؤامرة شيوعية، وأصدر حكم بالإعدام والمؤبد على قادة الإضراب. وقد انطلق موقف قيادة الثورة من فرضية أنه لتشجيع رأس المال الخاص المصرى والأجنبى للاستثمار فى الصناعة لابد من وضع نهاية للنضال العمالي الذى كان سمة بارزة من سمات الأزمة الاجتماعية فى أواخر العهد الملكى.

وبحلول عام ١٩٥٣ بدأت المواجهات مع قوى المجتمع المدنى المختلفة تتوالى، إذ تم حل الأحزاب السياسية فى ١٦ يناير ١٩٥٣ ، ثم حل جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٥٥. كما تم إنشاء التنظيم السياسى الواحد عام ١٩٥٣ والذى ظهر فى البداية فى صيغة هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى. وقد كان وراء فرض هذه الصيغة الأحادية للتنظيم ثلاث مبررات: أولها رفض مفهوم الصراع الطبقى، وثانيها النظر إلى المجتمع ككيان عضوى ذى مصلحة واحدة، وثالثها الاقتناع بأن تطور المجتمع هو رهن بوحدة جهود المواطنين.

وعلى صعيد الجمعيات الأهلية شهدت الفترة ما بين ١٩٥٣ – ١٩٥٦ حظر أنشطة الاتحاد النسائى المصرى، وأيضا اتحاد فتيات النيل. وفى عام ١٩٥٦ صدر القانون ٣٤٨ لسنة ١٩٥٦ والذى فرض حل التنظيمات الأهلية جميعها

وتعديل نصوصها وفقا للقانون الجديد، وأيـضا منـع اشـتراك الأشـخاص المحرومين من ممارسة حقوقهم السياسية من تأسيس أو عضوية أى جمعية.
واتجه هذا القانون إلى اعتبار أى مخالفة لنصوصه جريمة تخـضع لقـانون العقوبات. وكانت هذه أول سابقة من نوعها لإخضاع نـوع مـن الأنـشطة المدنية لقاعدة التجريم العقابى، ومع ذلك ترك القانون الكثير من سلطة الإدارة الداخلية للجمعيات العمومية وللقضاء فى حالة المنازعات. وقد اعتبر رجـال الثورة أن هذه نقطة ضعف واجبة التصحيح، لذلك صدر القـانون ٣٢ لعـام ١٩٦٤ والذى جاء بهدف السيطرة على كافة أنشطة الجمعيات والمؤسـسات الطوعية حيث تضمنت ديباجته انه يحل محل كل القوانين السابقة والخاصـة بالمنظمات غير الحكومية والهيئات التطوعية ما لم يوضح خلاف ذلك. وهكذا صدر القانون رقم ٣٢ بحيث يستوعب كافة القوانين والمواد المتفرقة حـول الموضوع، ولضمان سريان أحكامه تضمن القانون فى مادته الثانية نصا يلزم الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة بتعديل نظمها وإعادة شـهرها طبقـا لأحكامه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به وإلا اعتبـرت منحلـة بحكـم القانون. وقد أوضحت المذكرة التوضيحية للقانون أن الهـدف هـو توجيـه الجهود فى المجال الاجتماعى بحيث تصبح جزء من خطة التنميـة الـشاملة التى تشرف عليها وتوجهها الدولة، أى تحويل الجمعيات الأهلية لأجهزة تابعة للدولة. وبالفعل أعطى القانون للجهة الإدارية سلطات واسعة على الجمعيات الأهلية تبدأ من سلطة الترخيص وتمتد لسلطة الاعتـراض علـى قـرارات

الجمعية وسلطة التعيين للموظفين داخل الجمعية وأيضا سلطة الإلغاء وأخيرا سلطة الحل، كما حدد القانون الأنشطة المسموح بها للجمعيات.

المجتمع المدنى من السبعينيات حتى الوقت الراهن :

شهدت مصر منذ مطلع السبعينيات تحولين جوهرين، تمثل الأول فى تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى، والثانى التحول نحو التعددية السياسية المقيدة. وعلى الرغم من هذين التحولين، فإن الأطر القانونية والسياسية الحاكمة لمنظمات المجتمع المدنى سواء كانت نقابات عمالية أو مهنية أو جمعيات أهلية ظلت كما هى. ومع ذلك كان هناك عدد من التحولات الجوهرية فى أوضاع هذه المنظمات، ارتبط بمحصلة ما حدث فى الواقع فى الثمانينيات من صعود تيار الإسلام السياسي وسيطرته على النقابات المهنية، وبيع القطاع العام وتراجع شرعية النقابات العمالية، وتدفق التمويل الأجنبى على الجمعيات الأهلية، وكذلك نشوء عدد كبير من المنظمات الحقوقية والدفاعية. كل هذه المتغيرات كانت حصاد أكثر من ثلاثة عقود فى تاريخ مصر. وقد كان نتاج هذه التحولات تأزم علاقة الدولة بفصائل متعددة من تنظيمات المجتمع المدنى، وقد تجلت هذه العلاقة المأزومة لدى كل طرف بأشكال مختلفة كما سيتضح لاحقاً.

الإطار القانونى الحاكم للجمعيات الأهلية

جاء القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ مجسدا لقمة الهيمنة التنظيمية التى تتطابق مع مرحلة التخطيط الاشتراكى، وما يتطلبه ذلك من توسيع سلطة الرقابة على الجمعيات من جانب الجهة الإدارية، حيث كان للجهة الإدارية الحق غير

المشروط فى الرقابة والإدماج وحل الجمعيات، بالإضافة إلى تحديد ميـادين العمل الاجتماعى ونطاقه. فضلا عن موافقة جهـة الأمـن علـى التأسـيس والترشيح لعضوية مجالس الإدارة. وقد ظل هذا القانون يحكم عمل الجمعيات الأهلية على مدار ٣٤ عاما رغم التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجذرية التى طرأت على المجتمع المصرى حتى صدر القانون ١٥٣ لـسنة ١٩٩٩ ، والذى كان نتاج نقاش مجتمعى واسـع بـين الجمعيـات الأهليـة والحكومة. وقد أسفر ذلك عن قانون أكثر حرية وديمقراطية، إلا انه سرعان ما تم الحكم بعدم دستوريته لأسباب شكلية وتمت العودة للقـانون ٣٢ لعـام ١٩٦٤. ثم صدر القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، والذى تـضمن إعطـاء الحـق المطلق للجمعيات والمؤسسات الأهلية فى إنشاء اتحادات نوعية وإقليمية لهـا مع جعل الانضمام اختياريا، وهو بذلك يتجاوز القيد الذى كان قـد وضـعه القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ والخاص بأحقية الجهة الإدارية فقـط بإنـشاء هـذه الاتحادات، وأيضا إعطاء الجمعيات الحق فى إقامة المـشروعات الخدميـة والإنتاجية، وإقامة الحفلات وتنظيم الأسواق الخيرية والمعارض والمباريات الرياضية لدعم مواردها المالية حتى تستطيع تحقيق أغراضـها. كمـا تـم التراجع عن إعطاء القضاء حق حل الجمعيات. هذا الحق الـذى كـان قـد تضمنه القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩. وهكذا توافق القانون الجديد مع التعديلات الجزئية التى أدخلت على القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ مما يؤكد استمرار منهـاج الحلول الجزئية كإطار عام لتحرك الدولة تجاه عملية الإصلاح السياسي.

اتخذ النقاش حول القانون معسكرين: مؤيد ومعارض، اعتبر الفريق المؤيد أن القانون من القوانين المتكاملة والمتوازنة، حيث استطاع أن يوازن بين أمرين أساسيين: وهما الحرية فى تكوين الجمعيات والاستقلال فى ممارسة النـشاط مع مراعاة المصالح العليا للبلاد، ومن ضمن مزايا القانون وفقـا لأنـصاره إعفاء الجمعيات من رسوم التسجيل والقيد فى العقود التى تكون طرفا فيهـا كعقود الملكية والرهن، والإعفاء من الضرائب الجمركية، ورسـوم الدمغـة والضرائب العقارية على العقارات المملوكة لها، وتخفيض قيمـة اسـتهلاك المياه والكهرباء والغاز الطبيعى بمقدار ٥٠ %، وإخضاع الجمعيات للتعريفة المنزلية بالنسبة لفواتير التليفونات. كما أتاح القانون حرية تكوين الاتحـادات الإقليمية والنوعية والانضمام لها وتعظيم أدوارها بشكل أكثر مرونة، وأتـاح القانون الفرصة لكافة المنظمات الدولية غير الحكومية أن تمارس أنشطة على ارض مصر. كما فتح القانون الباب أمام كافة المجالات والأنشطة المشروعة ولم يحدد مجالات معينة، وبذلك يمكن للجمعيات أن تمارس كافـة مجـالات النشاط بما فيها حقوق الإنسان. كما وضع قواعد لتدعيم الشفافية التى تتـيح الإفصاح عن نشاط الجمعيات، وعن أى مصادر تمويل خـارجى بـضرورة موافقة وزير الشئون الاجتماعية. وأجاز القانون تمثيـل أعـضاء المجـالس المحلية فى الجمعيات.

أما الفريق المعارض للقانون، فقد رأى أن الفلسفة الحاكمة للقـانون الجديـد يغلب عليها طابع الهيمنة والوصاية الكاملة من جانب الجهة الإداريـة علـى الجمعيات الأهلية بدء من تأسيسها وانتخاب مجلس إدارتها ومرورا باتخـاذ

القرارات وانتهاء بفرض عقوبات قاسية على من يخـالف قـرارات الجهـة الإدارية، فضلا عن انفراد الحكومة بوضع القانون على خلاف ما حدث فـى القانون ١٥٣ والذى شهد عدد من المناقشات والمشاورات خلال مرحلة إعداد القانون، كما تم تجاهل الملاحظات التى أفرزتها هذه المناقشات فى القـانون ٨٤. كما أن التراجع عن عرض قرار حل الجمعية على القـضاء مباشـرة نكسة للعمل الأهلي.

وما بين الموقف المؤيد للقانون والرافض، يمكن ملاحظة أربع قضايا أساسية خلافية: هى مسألة تكوين الجمعيات وحلها، والعقوبات، والتمويـل، والـدور السياسي للجمعيات

وقد بدأ الحديث مجددا فى عام ٢٠٠٨ عن ضرورة تعديل قانون الجمعيـات الأهلية مرة أخرى، وقد تواكب ذلك فى الواقع مع عديد من القيـود الأمنيـة والسياسية والإدارية التى بدأت تمارسها الحكومة المصرية على الجمعيـات الأهلية فى مصر منذ منتصف عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ،وذلك على إثر انتـشار موجات واسعة من الاحتجاجات العمالية فى كافة ربوع مصر. وقد تعـددت أطراف النقاش ما بين أطراف حكومية إلى أطراف غير حكومية سواء كانت جمعيات أهلية تعمل فى مجال حقوق الإنسان أو التنمية، بل امتد الأمر إلـى السعي إلى تنظيم حملات وإنشاء تحالفات من الجمعيات الدفاعية والتنموية من اجل تعديل القانون، وتقديم مشروع لقانون جديد يتوافق والمعـايير الدوليـة لحقوق الإنسان. وبالفعل لابد من الإشارة إلى الحملتين واسعتين النطاق والتى كان للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومؤسسة المرأة الجديدة دور الريـادة

فى تنظيمهما وحشد أكبر عدد من الجمعيات الأهلية حولهما. وعلى أية حال، فإن النقاشات التى كانت دائرة حول تعديل القانون تشير إلى عدد من الملاحظات الأساسية وهى:

١- أن هناك رؤية حكومية حاكمة ومحددة لأهداف التعديل، تتسم بالقصور والاهتمام بالتفاصيل دون تجديد فى الفلسفة الحاكمة للعمل الأهلي. كما هناك تجاهل للسلبيات التى برزت خلال الست سنوات الماضية.

٢- جدل ونقاش ثنائى وغير مباشر وغير مجدى وغير مثمر بين الجهة الإدارية ومنظمات حقوق الإنسان.

٣- قيام الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية بإبداء رأيه فى القانون من خلال مطالبته بتفعيل دور الاتحادات الإقليمية والنوعية.

ويمكن بلورة التعديلات المطلوبة من الجمعيات الأهلية فى التالى:

١- تقييد حق الجهة الإدارية فى إنهاء الوجود المادى للمنظمة، وما يتضمنه ذلك من عدم جواز حل الجمعيات الأهلية أو عزل مجلس الإدارة المنتخب أو تعيين هيئة مؤقتة لإدارة الجمعيات الأهلية بالطريق الإدارى.

٢- أن يكون القضاء هو المنوط به حل أو تجميد نشاط الجمعيات.

٣- إلغاء العقوبات الجنائية والاكتفاء بالجزاء المادى.

٤- إعادة تشكيل لجنة فض المنازعات واختصاصها مع تفعيل آلياتها بالنسبة لتأسيس الجمعيات.

٥- ضرورة تبسيط الإجراءات وخاصة فيما يتعلق بعدد الأعضاء المؤسسين (١٠ أشخاص)

٦- تسجيل الجمعيات يكون بالإخطار.
٧- استمرار فتح مجالات العمل الأهلي.
٨- التأكيد على أهمية استمرار الإعفاءات والمزايا الاقتصادية والاجتماعية التى تحصل عليها الجمعيات.
٩- يجب أن ينطلق القانون من الإقرار بأن الجمعيات الأهلية وجمعياتها العمومية هى صاحبة الاختصاص الأصيل فى وضع نظامها الاساسى ورسم سياستها وإدارة أنشطتها.
١٠- كفالة حرية الاجتماع وحرية التعبير للمنظمات الأهلية، بمعنى حق الجمعيات الأهلية فى عقد الاجتماعات العامة سواء بمقرها أو فى أية قاعات خارجية دون أن تخضع للقيود المفروضة فى قوانين التجمهر والاجتماعات العامة والمظاهرات.
١١- حق الجمعيات الأهلية فى إصدار النشرات الدورية والمجلات دون ترخيص مسبق ودون إخضاعها لأية قيود متعلقة برأس المال أو دفع تأمين مالى
١٢- إقرار حق الجمعيات الأهلية فى إقامة الشبكات وتكوين الاتحادات النوعية بشرط الإخطار ودون ترخيص مسبق
١٣- إقرار حق الجمعيات الأهلية فى عضوية التحالفات والشبكات الدولية والإقليمية بشرط الإخطار.

أما المقترحات الخاصة بتطوير وتفعيل الاتحاد العام للجمعيات الأهلية وكذلك الاتحادات الإقليمية والنوعية، فقد دارت حول ضرورة تشكيل مجلس إدارة

الاتحاد العام للجمعيات الأهلية بالانتخاب المباشر مـن جمعيتـه العموميـة المشكلة من الجمعيات، وإلزام كافة الجمعيات الأهلية بالانـضمام لعـضوية الاتحاد العام للجمعيات.

ثالثاً: مكونات المجتمع المدني فى مصر

تتشكل المكونات الأساسية لخريطة المجتمع المدنى فى مصر عام ٢٠٠٧ من : الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٢١٥٠٠ منظمة) والمشمولة بالقانون ٨٤ لـسنة ٢٠٠٢، والمنظمات الحقوقية والدفاعية (٦١ منظمة مسجلة) وينظمهـا القـانون السابق ذاته وقانون الشركات المدنية والنقابات المهنية (٢٤ نقابـة) والمـشمولة بالقانون (١٠٠) وتعديلاته، والنقابات العمالية (٢٣ نقابـة) والمـشمولة بقـانون النقابات العمالية، وجماعات الأعمال (٩٧ جمعية موزعة بين ٥٨ جمعية رجـال أعمال، و١٦ جمعية لسيدات الأعمال و٢٣ جمعية للمستثمرين) وأغلبهـا حـسب القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، والغرف التجارية والصناعية المنظمة بقانون الغـرف التجارية، ومنظمات عربية وأجنبية تنشط داخل مـصر (٦٣ منظمـة غالبيتهـا العظمى فروع ومكاتب منظمات أمريكية وأوروبيـة) والتـى ينظمهـا إتفاقـات وبروتوكولات تعاون وزارة الخارجية المصرية.

والجدول التالى يوضح مكونات المجتمع المدنى فى مصر:

النوع	الإطار القانونى
المنظمات الحقوقية والدفاعية (٦١ منظمة مسجلة)	**القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وقانون الشركات المدنية**
النقابات المهنية ٢٤نقابة	**القانون ١٠٠ وتعديلاته**
النقابات العمالية ٢٣ نقابة	**قانون النقابات العمالية**
جماعات الأعمال	**القانون (٨٤) لسنة ٢٠٠٢**

(٩٧ جمعية موزعة بين: ٥٨ جمعية رجال أعمال+ ١٦ جمعية لسيدات الأعمال+ ٢٣ جمعية للمستثمرين)	
الغرف التجارية والصناعية	قانون الغرف التجارية والصناعية
منظمات عربية وأجنبية تنشط داخل مصر ٦٣ منظمة غالبيتها فروع ومكاتب منظمات أمريكية وأوروبية	بروتوكول مع الخارجية المصرية

المصدر: مأخوذ بتصرف من: أمانى قنديل، دليلك إلى المجتمع المدنى فى مصر

ويمكن عرض ملامح مكونات المجتمع المدنى كما يلى:

١- الجمعيات والمؤسسات الأهلية:

لا يوجد اتفاق حول تعريف الجمعيات الأهلية، ولكن أكثر تعريفاتها شيوعاً يشير إلى التجمعات المنظمة التطوعية غير الهادفة للربح، التى تعمل فى مجالات الرعاية الاجتماعية أو المؤسسات التى تنشأ بتخصيص مال لمدة معينة أو غير معينة لتحقيق غرض الربح المادى، وتسعى للنهوض بمستوى المجتمع فى مجال نشاطها، سواء كان اجتماعياً أو ثقافياً أو اقتصادياً، وبشكل عام تتحدد ملامح الجمعيات الأهلية فيما يلى:

- تنظيمات تطوعية نشأت بمبادرات شعبية.
- تنظيمات لا تهدف إلى الربح حتى وإن كانت تقدم خدمات بمقابل مادى.
- تتبنى أهدافاً ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية.
- تخضع إلى قانون ينظم تكوينها وتأسيسها، وإلى الإشراف من قبل جهة إدارية محددة.

ومن واقع تطور مجالات نشاط الجمعيات الأهلية فى مصر، فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط رئيسية من هذه الجمعيات:

أ- **الجمعيات الخيرية:** تهدف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية لمن يحتاج إليها مثل محو الأمية وبناء المساجد وإنشاء المستوصفات الطبية والمدارس.

ب- **الجمعيات التنموية:** وهى الجمعيات التى ارتبط ظهورها بالتحول فى فكر الجمعيات الأهلية من مفهوم العمل الخيرى إلى مفهوم العمل التنموى ومن ذلك تمكين الفئات المهمشة والمستضعفة وتزويدها بالمهارات، تطوير العشوائيات، إدارة مشروعات القروض الصغيرة ومواجهة عمالة الأطفال من خلال تقديم أشكال مختلفة من خدمات الرعاية والتعليم والتوعية الحقوقية.

ج- **الجمعيات الحقوقية والدفاعية:** وتنهض هذه الجمعيات على الدفاع عن قضية معينة مثل حقوق الإنسان أو حماية البيئة، ويمكن رصد أهم هذه الجمعيات كما يلى:

المنظمات الحقوقية والدفاعية فى مصر

م	الجمعيـــــــــة	سنة التأسيس	م	الجمعيـــــــــة	سنة التأسيس
١	الجمعية المصرية لحقوق الإنسان بالجيزة	١٩٧٥	٢	جمعية أنصار حقوق الإنسان بالقاهرة	١٩٧٧
٣	جمعية أنصار حقوق الإنسان بالاسكندرية	١٩٧٨	٤	المنظمة العربية لحقوق الإنسان	١٩٨٣
٥	المنظمة المصرية لحقوق الإنسان	١٩٨٥	٦	دار الخدمات النقابية	١٩٩١
٧	مؤسسة دراسات المرأة الجديدة	١٩٩١	٨	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتنمية البشرية	١٩٩١
٩	مركز العلاج والتأهيل النفسى لضحايا التعذيب (النديم)	١٩٩٣	١٠	مركز الفجر لحقوق الإنسان بالمحلة الكبرى	١٩٩٣
١١	مركز الحقوق النقابية بالمنصورة	١٩٩٤	١٢	مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان	١٩٩٤
١٣	جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان	١٩٩٦	١٤	مؤسسة قضايا المرأة المصرية	١٩٩٦
١٥	مركز حقوق	١٩٩٦	١٦	مركز الأرض	١٩٩٤

	الإنسان المصرى للوحدة الوطنية			لحقوق الإنسان	
١٧	جماعة تنمية الديمقراطية	١٩٩٥	١٨	مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (ماعت)	١٩٩٥
١٩	مركز الكلمة لحقوق الإنسان	١٩٩٦	٢٠	مركز العدالة لحقوق الإنسان	١٩٩٦
٢١	المركز المصرى لحقوق المرأة ١٩٩٦	١٩٩٦	٢٢	جمعية البرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان	١٩٩٧
٢٣	جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء	١٩٩٧	٢٤	المركز العربى لاستقلال القضاء والمحاماة	١٩٩٧
٢٥	مركز هشام مبارك للقانون	١٩٩٩	٢٦	جمعية شموع لرعاية الحقوق الإنسانية	٢٠٠١
٢٧	المبادرة المصرية للحقوق الشخصية	٢٠٠٢	٢٨	المركز المصرى لحقوق السكن	٢٠٠٣
٢٩	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتنمية البشرية	١٩٩١	٣٠	الجمعية المصرية للدفاع عن ضحايا الإهمال الطبى	٢٠٠٤
٣١	مركز حقوق الطفل	٢٠٠٤	٣٢	جمعية المرصد المدنى لحقوق	٢٠٠٤

	المصرى			الإنسان	
٣٣	جمعية الجنوب للتنمية وحقوق الإنسان	٢٠٠٤	٣٤	الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطى	٢٠٠٤
٣٥	مركز الدراسات الريفية	٢٠٠٤	٣٦	مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة التعذيب	٢٠٠٤
٣٧	الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية	٢٠٠٤	٣٨	تجمع المنظمات المصرية لحقوق الإنسان	٢٠٠٤
٣٩	الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان	٢٠٠٤	٤٠	مؤسسة أولاد الأرض	٢٠٠٤
٤١	المؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الإنسان	٢٠٠٤	٤٢	الجمعية المصرية لنشر وتنمية الوعى القانونى	٢٠٠٥

ويلاحظ أن بعض هذه المراكز ناشط وظاهر الدور واستطاع أن يحقق الكثير من الانجازات فى مجالات حقوق الانسان والحفاظ عليها و فى إلقاء الضوء على حقوق المواطن فى مصر وأثيرت الكثير من القضايا التى أثارت انتباه الناس فى مصر وبخاصة ضد تجاوزات الشرطة وربما كان أشهرها قضية عماد الكبير فى الاسكندرية التى تولى إثارتها فى القضاء مركز ضحايا والذى يرأسه د إبراهيم الزعفرانى أحد أبرز ناشطى جماعة الإخوان المسلمين وبخاصة فى المجال الحقوقى .

ويدخل فى هذا الإطار حركات مستقلة تضم مجموعة من الناشطين تهدف إلى تحقيق تغيير اجتماعى وتدافع عن المساواة والعدالة منها:

حركة كفاية (الحركة المصرية من أجل التغيير)

والتى ظهرت على الساحة السياسية المصرية فى صيف عام ٢٠٠٤.. فى شكل تجمع لمجموعة من المثقفين وأساتذة الجامعات والمحامين الذين عارضـوا مبدأ التمديد للرئيس مبارك لفترة حكم جديدة.. وعارضوا بـشدة أى محـاولات لتوريث الحكم لنجل الرئيس.. حتى لو كان هذا بطريقة دستورية على اعتبار أنه يمكن التلاعب بالدستور فى مصر.

حصلت على اسمها " كفاية " استعارة من تصريح للرئيس الماليزى السابق " مهاتير محمد " فى لقاء فكرى معه بمكتبة الاسكندرية الصيف الماضى بأنـه " كفاية " عليه فى الحكم ٢٤ عاماً .. وعدد انجازاته فى هذه الفترة من خفض نسبة الفقر من ٧٠% الى ٣%.. وزيادة الدخل القومى الحقيقى الى ١٢% .. وغيرها.

وقد تجمع عدد من المثقفين والكتاب واساتذة الجامعات وبدأوا فى تكـوين الحركة التى اعتمدت على اصدار عدة بيانات فى الصحف (المستقلة) تدعو فيها الرئيس مبارك لعدم الترشح لفترة رئاسة جديدة. وبدأت الحركة تكتسب أرضـية جديدة فى الحياة السياسية كل يوم مع انضمام العديد من رموز النخبـة والفكـر المصرى فيها مثل المستشار طارق البشرى وبدأت الحركة فى توسـيع نطـاق اعمالها من خلال تأسيس موقع على الانترنت دعت فيه كـل المـصريين الـى تسجيل انفسهم فيه كأعضاء .. ثم بدأت فى الدعوة الى التظاهر السلمى الصامت

فى اماكن تجمع خاصة بالمحافظات تعبيراً عن تحفظها لعدد من النقاط التى تثار من وقت لآخر .

ويرى البعض ان كفاية حركة للمثقفين فقط غير منتشرة فى أوساط المصريين بحكم انها حديثة العهد .. وليس لها برنامج سياسى واضح خلاف رفض النظام القائم .. وليس لديها مرشح قوى ومعروف يمكن ان يكون نداً كفء للرئيس مبارك .

وهو عموماً ما رفضته كفاية جملة وتفصيلاً ودعت الحكومة المصرية الى الدخول فى مناظرة علنية للرد على هذه الاتهامات ..

وقد أعلنت الحركة عن اهدافها فى موقعها على الانترنت ومن اهمها :

١- الإلغاء الفوري – بدون تسويف - لحالة الطوارئ، التي تشل القوة الفاعلة في الوطن، والتخلص من مجموعة القوانين التي تنتهك الحريات.

٢- إطلاق حق كل القوى المدنية السلمية في التنظيم، وفي تشكيل الأحزاب السياسية، والنقابات، والهيئات، والجمعيات، بغير قيود.

٣- الاعتراف بحق التظاهر والإضراب والإعتصام السلمي.

٤- إطلاق حريات التعبير، وإصدار الصحف، وتحرير أجهزة الإعلام المرئي والمسموع من القيود .

٥- تشكيل جمعية تأسيسيه وطنية، تشرف على إعداد دستور جديد للبلاد، يحتفي بالحرية، ويضع الضمانات الفعلية لتأكيدها.

٦- تأسيس جمهورية برلمانية، تضمن حقوق الوطن والمواطن وتفصل بحسم بين السلطات، وتحد من إنفراد الحاكم بالسلطات الدستورية المطلقة، وتضع حداً لمدد حكمه وصلاحياته.

٦- تطالب الحركة بفترة انتقالية مناسبة – قبل إجراء أية إنتخابات، يتم فيها خلق مناخ موات لإجرائها بنزاهة وعدالة، وحتى لا تصبح الإنتخابـات وسيلة لخداع الناس.

يتضح مما سبق ان الحركة تركز على الطـرق الـسلمية لتحقيـق التطـور السياسى الذى تنشده .. ولكنها على لسان الناطق باسمها او الامين العام لهـا جورج اسحاق تستبعد تحولها الى حزب سياسي في القريب العاجل.

حركة شباب ٦ أبريل الذين يعرف أنفسهم كالتالى : " نحن مجموعه من الشباب اجتمعنا على حب مصر..تلاقينا على الفيسبوك اثناء الدعوه لاضـراب ٦ ابريل ٢٠٠٨ حيث دعينا له بجميع الوسائل.. وقرر الكثير منا الاستمرار فى هذا الطريق بتكوين حركه شبابيه مستقله عن اى اتجاه او تيار تسمى حركة شباب ٦ ابريل الغالبيه العظمى منا لا ينتمون لاى تيار سياسى.. وبعـضنا لهـم بعـض التجارب السابقه.. لا يجمعنا سوى حب مصر والرغبه الاكيده والتـصميم فـى انقاذها من الاوضاع السيئه التى وصلت اليها فى جميع المجالات نتيجـه للحكـم المستبد للحزب الوطنى لاكثر من ٢٨ عاما قررنا ان نحتفظ باستقلاليتنا عـن اى فصيل سياسى فى مصر وان نخوض تجربتنا المختلفه عن كل سابقينا بتفكيرنـا الشبابى و مستفيدين من تجارب السابقين بكل احترام و تقدير. رحبنا بالتعاون مع كل الفصائل السياسيه بدون اقصاء أو حساسيه مسبقه تجاه اى تيار لاننا مقتنعون

بان هذه اللحظه الحرجه فى تاريخ مصر لا يجوز معها سوى الائتلاف والتعاون بين كل التيارات والقوى الوطنيه الراغبه فى الاصلاح و التغيير السلمى لاوضاع مصر. نحلم باليوم الذى تتعاون فيه جميع القوى والتيـارات والافكـار للاتحـاد لإخراج مصر من هذا الوضع الخطير.. واتفقنا على الرؤيه والاهداف و الخطـه والقواعد التى تحكم الحوار بيننا و هناك من رحب وله جزيل الشكر وهناك مـن رفض و له فائق الاحترام.

لا تختلف اهدافنا ومطالبنا عن ما تم طرحه من القوى الوطنيه المخلـصه فى الاعوام السابقه من اتاحة حرية تكوين الاحزاب بمجرد الإخطار والغاء حالة الطوارىء و القوانين الاستثنائيه المقيده للحريات و وضع دستور جديد بدون أى ايدلوجيات ويكون متفق عليه من جميع القوى السياسيه .. وفتره انتقاليه لتطبيـق مبادىء الديمقراطيه الحقيقيه وارساء قواعد العداله الاجتماعيه. "

والحركة ترفض فى بياناتها العلنية أى دعم من سفارات أو حكومات لكنها ترحب بالدعم من المنظمات الحقوقية الدولية أو المحلية . وتعتمد الحركة علـى اللامركزية المنظمة فى حركتها أى تنقسم إلى مجموعات جغرافية تدير قراراتها فى ضوء المبادئ العامة .

الحمله الشعبية المستقلة لترشيح ودعم د/محمد البرادعى وتهدف إلى:

١- توعية الجماهير بضرورة التغيير.

٢- ترى الحملة أن وسيلتها في التغيير ستكون من خلال دعـم مرشـح توافقي ، وقد وقع الاختيار على دعم ترشيح الدكتور محمد البرادعي في انتخابات الرئاسة القادمة "٢٠١١."

٣- استغلال جميع وسائل الاتصال الجماهيري والشعبي لحشد جميع الطاقات من أجل دعم المرشح فور توافر الغطاء القانوني لذلك.

وقد بدأت الحملة أولا من خلال تأسيس مجموعة على الفيس بوك توسعت حتى وصلت الى مايزيد عن ألف عضو أعقبها لقاءات ميدانية لعشرات منهم وذلك قبل الثورة.

٢- النقابات المهنية :

تُعد النقابات المهنية أحد أشكال المجتمع المدنى، التى تكون العضوية فيها على أساس الاشتغال بوظيفة أو مهنة معينة كالتعليم أو الطب أو الهندسة وغيرها... ويوجد في مصر حاليا ٢٤ نقابة مهنية كالتالي:

١- نقابة المحاميين : تأسست عام ١٩٢١.

٢- نقابة الصحفيين: تأسست عام ١٩٤١.

٣- نقابة المهندسين : تأسست عام ١٩٤٦.

٤- نقابة الأطباء البشريين: تأسست عام ١٩٤٩.

٥- نقابة أطباء الأسنان: تأسست عام ١٩٤٩.

٦- نقابة الصيادلة: تأسست عام ١٩٤٩.

٧- نقابة الأطباء البيطريين: تأسست عام ١٩٤٩.

٨- نقابة الزراعيين: تأسست عام ١٩٤٩.

٩- نقابة المعلمين: تأسست عام ١٩٥٤.

١٠- نقابة السينمائيين: تأسست عام ١٩٥٥.

١١- نقابة المهن التمثيلية: تأسست عام ١٩٥٥.

١٢- نقابة المهن الموسيقية: تأسست عام ١٩٥٥.

١٣- نقابة التجاريين : تأسست عام ١٩٥٥.

١٤- نقابة العلميين: تأسست عام ١٩٦٤.

١٥- نقابة الاجتماعيين: تأسست عام ١٩٧٣.

١٦- نقابة المهن الفنية التطبيقية: تأسست عام ١٩٧٤:

١٧- نقابة مصممى الفنون التطبيقية: تأسست عام ١٩٧٦:

١٨- نقابة الفنانين التشكيليين: تأسست عام ١٩٧٦.

١٩- نقابة التمريض: تأسست عام ١٩٧٦.

٢٠- نقابة المرشدين السياحيين: تأسست عام ١٩٨٣.

٢١- نقابة محفظى القرآن الكريم: تأسست عام ١٩٨٣.

٢٢- نقابة الرياضيين : تأسست عام ١٩٨٧.

٢٣- نقابة مستخلصي الجمارك: تأسست عام ١٩٩٤.

٢٤- نقابة العلاج الطبيعي: تأسست عام ١٩٩٤.

وبعض هذه النقابات لها دور هام فى بناء الوعى المصرى والتأثير الإيجابى على الحياة الإجتماعية و بخاصة لأعضائها وبعضها كان لـه دور سياسـى مشهود مما دفع الحكومة المصرية لوضع بعضها تحت الحراسـة كنقابـة المهندسين وأبرز النقابات الظاهرة فى الصورة بهذا الصدد نقابـة الأطبـاء ولجنتها للإغاثة ونقابة الصحفيين ذات السلم الشهير الذى عمـل كهايـدبارك مصر، وهناك العديد من النقابات الفرعية لبعض هذه النقابات التـى تـؤدى دورا هاما داخل بيئتها المحلية . ولايفوتنا فى هذا الـصدد التنويـه بلجنـة

التنسيق بين النقابات فى محافظة دمياط التى قادت عملا سياسـيا وتوعويـا متميزا داخل المحافظة فى تجربة متميزة أسهمت فى كثيـر مـن القـضايا المحلية و السياسية العامة كان أبرزهـا حمـلات الـدعم المـادى للـشعب الفلسطينى ودورها ضد إنشاء مصنع أجريوم فى جوار مصيف رأس البر .

وإذا كان العمل المدنى ذا شأن تنظيمى ، فقد كانت جماعة الإخوان المسلمين قبل الثورة وقبل تحولها لحزب سياسى فى طليعته، وهى جماعة مدنية غيـر رسمية لها حضور سياسى وخدمى و اجتماعى مشهود وتحتل مركز الثقـل فى المشهد بكثافة أعضائها الذين يبلغون مئات الآلاف، وبنوعية انتظـامهم المدهش داخل صفوف الجماعة .

٣- النقابـات العماليــة:

توجد بمصر الآن ٢٣ نقابة عمالية، هى: النقابة العامة لعمال الزراعة والرى والثروة المائية، والنقابة العامة لعمال الغزل والنسيج، والنقابة العامة لعمـال التجارة، والنقابة العامة لعمال البنوك والتأمينات، والنقابة العامة لعمال السكك الحديدية، والنقابة العامة للعاملين بالاتصالات، والنقابة العامة لعمال المرافق العامة، والنقابة العامة للعاملين بالتعليم والبحث العلمى، والنقابة العامة لعمال الخدمات الصحية، والنقابة العامة لعمال الصناعات الغذائية، والنقابة العامـة لعمال الصناعات الهندسية والمعدنية، والنقابة العامة لعمال صناعات البنـاء والأخشاب، والنقابة العامة لعمال النقل البرى، والنقابة العامة لعمـال النقـل البحرى، والنقابة العامة لعمـال النقـل الجـوى، والنقابـة العامـة لعمـال الكيماويات، والنقابة العامة لعمال المناجم والمحاجر، والنقابة العامة لعمـال

الصحافة والطباعة والإعلام، والنقابة العامة لعمال السياحة والفنادق، والنقابة العامة لعمال الخدمات الإدارية، والنقابة العامة للعمـال المـدنيين بالإنتـاج الحربى، والنقابة العامة لعمال البريد، والنقابة العامة لعمال البترول.

ويقوم التنظيم النقابى للعمال على شكل هرمى، تتكون قاعدته مـن "اللجـان النقابية" وتتمثل قمته فى الاتحاد العام لنقابات العمال. أما مستويات التنظـيم، فهى: اللجان النقابية للعاملين فى المنشآت، ثم النقابات العامة على المـستوى القومى للصناعة أو النشاط الاقتصادى، وفى الدورة النقابية ٢٠٠١- ٢٠٠٦ بلغ مجموع اللجان النقابية ٢٣٢٠ لجنة تضم نحو ٧ ملايين عامل فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى الإنتاجى والخدمى، ويقودها ٢١ ألف قيادة نقابية، فضلاً عن وجود إتحاداً محلياً على مستوى المحافظات، ويضم التنظيم النقابى أضخم عضوية على مستوى المجتمع مقارنة بالأحزاب والنقابات المهنية.

٤- جمعيـات رجـال الأعمـال

يمكن تعريف جمعيات رجال الأعمال أو جماعـات الأعمـال Business Association بأنها "مجموعة منظمات إرادية، لها هيكل مستقل ذاتياً عـن الحكومة، تضم أعضاء يجمعهم الاهتمام بالـسياسة الاقتـصادية بالـسياسة الاقتصادية، وتعبر عن مصالح أعضائها، بالإضافة إلى قدرتها على الإسهام فى أنشطة تنموية مساندة".

ومع إتجاه الحكومة إلى تبنى سياسة التحرر الاقتصادى، وتـشجيع القطـاع الخاص على القيام بدور أكبر فى التنمية الاقتصادية، كان من الطبيعـى أن يزداد دور جماعات رجال الأعمال فى التأثير على السياسات العامة. ومـن

هذه الجماعات: إتحاد الصناعات المصرية، وجمعية رجال الأعمال المصريين، وغرفة التجارة الأمريكية- المصرية، ومنتدى مصر الاقتصادى الدولى.

وقد ارتبطت نشأة جمعيات رجال الأعمال بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات، حيث كان أولها المجلس المصرى الأمريكى لرجال الأعمال فى ١٩٧٥، ثم جمعية رجال الأعمال المصريين فى ١٩٧٧، ثم شهدت الثمانينيات والتسعينيات تأسيس جمعيات أخرى، من أهمها : غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة فى ١٩٨١، وجمعية رجال الأعمال بالاسكندرية فى ١٩٨٣، ثم سلسلة من الجمعيات تضم رجال الأعمال فى المدن الجديدة، أعقبها تأسيس جمعيات مماثلة لأول مرة فى المحافظات، ثم تأسيس جماعات لسيدات الأعمال، وتنامى أعداد هذه الجمعيات وأنماطها فى العقدين الأخيرين حتى بلغ عددها ٩٧ جمعية فى عام ٢٠٠٧.

ويمكن تقدير إجمالى عدد رجال الأعمال الأعضاء فى هذه الجمعيات بحوالى ١٥.٠٠٠ عضواً، مع ملاحظة وجود عضوية مزدوجة فى أكثر من جمعية. وهذه الجمعيات بطبيعة لوائحها وأنظمتها الأساسية تضم الشريحة العليا من رجال الأعمال، ورؤساء مجالس الإدارات فى كبرى الشركات والبنوك وقطاع الأعمال، وقد تمكنت هذه الجمعيات اعتماداً على نوعية أعضائها وآليات عملها من التأثير فى السياسات الاقتصادية على نوعية أعضائها وآليات عملها من التأثير فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وصياغة التشريعات من خلال اللجان المشتركة مع الحكومة، وعضوية عدد من رجال

الأعمال فى مجلس الشعب، واتسم تحرك هذه الجمعيات بالتنسيق والانسجام، بالنظر إلى قلة عدد الأعضاء وتجانس مصالحهم، كما اتسم بالفاعليـة فـى علاقتهم بالحكومة.

٥- غـرف التجـارة والصناعـة

الغرف التجارية هى الهيئات التى تمثل المصالح التجارية والصناعية لـدى السلطات الحكومية، ويعود إنشاء المصالح أول غرفة تجارية فى الاسكندرية إلى عام ١٨٨٠، ووفقاً لموقع الاتحاد العام للغرف التجارية، يوجد فى مصر غرفة تجارية فى كل محافظة بإجمالى عدد ٢٦ غرفة (باسـتثناء محـافظتى حلوان و٦ أكتوبر المنشأتين عام ٢٠٠٨، والأقصر عام ٢٠٠٩).

وتتمثل هذه الغرف التجارية والصناعية القاعدة العريضة من التجار ورجال الصناعة فى كل مجالات النشاط التجارى أو الصناعى،بعكس جماعات رجال الأعمال التى تقتصر عادة على الشرائح العليا من رجال الأعمال، ويظهـر ذلك فى حجم عضويتها، الذى يبلغ حوالى ثلاثة ملايين عضوا، ويرجع هـذا الحجم الكبير للعضوية إلى الطابع الإجبارى لعضويتها، حيث يعتبر الانضمام إليها بمثابة شرط لممارسة النشاط وفتح السجلات ، وهو ما يميز هذه الغرف أيضاً عن جماعات رجال الأعمال التى يتوفر فيها عنـصر الإراديـة فـى التكوين والانضمام.

أما بالنسبة للغرف الصناعية، فإنه يوجد ١٦ غرفة تعمل تحت مظلة اتحاد الصناعات المصرية هى:

- غرفة صناعات مواد البناء.

- غرفة الصناعات الكيماوية.
- غرفة الصناعات الهندسية.
- غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- غرفة دباغة الجلود.
- غرفة البترول والتعدين.
- غرفة صناعة الطباعة.
- غرفة الصناعات النسيجية.
- غرفة صناعة الحبوب ومنتجاتها.
- غرفة صناعة السينما.
- غرفة صناعة الجلود.
- غرفة الصناعات الغذائية.
- غرفة صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل والمستلزمات الطبية.
- غرفة مقدمى خدمات الرعاية الصحية بالقطاع الخاص.
- غرفة صناعة منتجات الأخشاب والأثاث.

وتتمثل هذه الغرف أنشطة القطاعات الصناعية فى مجتمع الأعمال المصرى، وتعمل الغرف ككيان إستراتيجى، من أجل تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية فى القطاعات التى يضمها إتحاد الصناعات، هذا بالإضافة إلى تـوفير الأدوات، التى من شأنها تسهيل الاستثمار الصناعى.

وبشكل عام شهدت أنشطة غرف التجارة والصناعة المصرية حيوية كبيـرة مع إتباع مصر لسياسات التحرر الاقتصادى وهو ما كان أحد آثـاره إنـشاء

الغرف التجارية المشتركة مع دول أجنبية، والتى يقوم بعضها بأنشطة تفوق أنشطة الغرف المحلية مثل الغرفة التجارية المصرية – الأمريكية.

ويلاحظ أنه يدخل فى دائرة مؤسسات المجتمع المدنى أى كيان مجتمعى منظم يقوم على العضوية المنتظمة تتبعـاً للغـرض العـام أو المهنـة أو العمـل التطوعى، وبالتالى فإن من مكونات المجتمع المدنى أيضاً ما يلى:

- الحركات الاجتماعية.
- نوادى هيئات التدريس بالجامعات.
- النوادى الرياضية والاجتماعية.
- مراكز الشباب والاتحادات الطلابية.
- الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر (غير التابعة للدولة).
- مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.

رابعاً: الملامح الكلية لأوضاع المجتمع المدنى قبل الثورة وخريطة الجمعيات الأهلية

شهد نشاط المجتمع المدنى دفعة قوية منذ منتصف الثمانينيات حتى الوقت الراهن، فقد تضاعف عدد منظمات المجتمع المدنى كرد فعل على الفجوة التى أحدثها تراجع الدولة عن كثير من أدوارها فى تقديم الخدمات. ويمكن رصد بعض الملامح الدالة على ذلك خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة:

١- ارتفع عدد الجمعيات الأهلية من ٧٥٩٣ فى عام ١٩٨٥ إلى ١٦ ألف جمعية عام ١٩٩١. كما أن تقديرات وزراه التضامن الاجتماعى تشير إلى أن إجمالى عدد الجمعيات الأهلية فى مصر يبلغ ٢١.٥٠٠ فى مطلع ٢٠٠٧. فى حين يشير المسح الذى أجراه الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية فى محافظات جمهورية مصر العربية إلى أن عدد الجمعيات يبلغ ١٥.١٥٤ جمعية، مما يشير إلى وجود فرق فى العدد يبلغ حوالى ٦٠٠٠ جمعية بين ما ذكرته وزارة التضامن الاجتماعي وبين ما أسفر عنه مسح الاتحاد العام للجمعيات الأهلية.

تشير البيانات المتاحة إلى أن هناك زيادة فى عدد الجمعيات التى تعمل فى المجالات غير التقليدية الواردة فى القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ حيث يزيد هذا العدد بمعدل يبلغ حوالى ٦٠٠ جمعية سنويا منذ عام ٢٠٠٢ وخاصة فى مجالي التنمية والمناصرة. وعلى وجه العموم فى أعقاب صدور القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، وبفعل متغيرات عالمية وتدفق التمويل

الأجنبى وتأكيد الخطاب الرسمى على مساندة المجتمع المدنى، فإنه مـا بين عامى ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦، تم تأسيس ١٦٩٤ جمعية ومؤسسة أهلية أى حوالى ٨٥٠ جمعية سنويا. وبطبيعة الحال لا يجب أن تخدعنا الأرقـام المطلقة بشأن النمو السريع فى عدد الجمعيات الأهلية، فمؤشـر كفـاءة وفاعلية منظمات المجتمع المدنى وليس مؤشر العدد هـو الـذى يحـدد النجاح.

٢- تضاعف عدد الجمعيات النشطة فى مجال الرعاية الصحية والاجتماعية

٣- انحسار التركيز على الجمعيات الخيرية الصرفة، حيث ركزت الجهـات الدولية المانحة على التعاون مع المنظمات المحلية ذات التوجه التنموى. كما اتجهت عديد من الجمعيات الخيرية التقليدية إلى الاهتمـام بـبعض الأنشطة التنموية. إلا أن هذا لا ينفى انه من الصعب التمييز الواضح بين الأنشطة الخيرية والإغاثية والأنشطة التنموية فى تـصنيف الجمعيـات الأهلية فى مصر، نظرا لتداخل الأنشطة لدى نسبة كبيرة من الجمعيـات الأهلية.

٤- ظهر العديد من المنظمات الحقوقية التى تدافع عن حقوق الإنسان، حوالى ٣٠ منظمة فى نهاية التسعينيات.

٥- بروز الجمعيات التى تدافع عن قضايا المرأة وتمكينها.

٦- هناك توسع ملحوظ فى عدد منظمات الأعمال، وفى نطـاق ومجـالات أنشطتها وحجم العضوية بها. ومن أوائل هذه المنظمات مجلس الأعمال المصرى الأمريكى الذى أنشئ ١٩٧٥ ، وكذلك جمعية رجال الأعمـال

المصريين. وقد بلغ فى عام ٢٠٠٧ عدد جمعيات رجـال الأعمـال ٥٨ جمعية، يقع نصفها تقريبا فى القاهرة والجيزة، بالإضافة إلى ذلك هنـاك عدد من جمعيات سيدات الأعمال، والتى بلغ عـددها ١٦ جمعيـة فـى ٢٠٠٧. كما بلغ عدد الجمعيات التى اعتمدتها وزارة التضامن الاجتماعي فى ٢٠٠٧ كجمعيات مستثمرين ٢٣ جمعية. ويمكن القول أنه بوجه عام بلغ إجمالى عدد جمعيات رجال الأعمال ٩٧ جمعية.

٧- يشير عدد من الدراسات إلى إقصاء الشباب من المشاركة فـى أنـشطة منظمات المجتمع المدنى وجهود التنمية. ويرجع ذلك جزئيا إلى مواقـف الإدارة التقليدية التى حطت من قدر مساهمات الشباب. ومع ذلك يوجـد ٣٠٣ جمعية أهلية بالإضافة إلى ثمان جمعيات مركزية لها فـروع فـى الأقاليم تركز على الشباب.

٨- تزايد اهتمام الإعلام بأدوار وأنشطة الجمعيات الأهليـة. يعـد موقـع "مجتمعنا" أحد مشروعات مركـز الـصحافة الالكترونيـة بالجامعـة الأمريكية فى مصر، والذى بدأ أوائل عام ٢٠٠٧ . ويعمل المشروع فى عدد من المجالات الأكاديمية والعملية فى مجال الإعلام وتحديـدا فـى مجال تغطية القضايا المجتمعية حيث يقوم بتأهيل الكـوادر الإعلاميـة للتعامل مع مختلف قطاعات ومجالات المجتمع المـدنى. ومـن ناحيـة أخرى، يقوم الموقع الالكتروني "مجتمعنا" بتغطية أخبار وأنشطة المجتمع المدنى فى مصر.

على الرغم من هذه التحولات ذات الدلالة الايجابية فى مجملها، فإن هناك بعض القيود والمعوقات ومنها ما يلى:

١- يميل التوزيع الجغرافى للجمعيات الأهلية إلى التركـز فـى المنـاطق الحضرية وخاصة شمال البلاد. وأن ٧٠% من الجمعيات سواء العاملة فى مجال تقديم الخدمات أو الرعاية الاجتماعية أو فى مجـال التنميـة تتركز فى المناطق الحضرية، حيـث تـستحوذ محافظـات بورسـعيد والقاهرة والإسكندرية والسويس على اكبر كثافة للجمعيات، كمـا إنهـا تشغل المراكز المتقدمة فى دليل التنمية البشرية.

٢- انخفاض عدد المنظمات غيـر الحكوميـة المعنيـة بقـضية التمكـين الاقتصادى والاجتماعي للمواطن، فوفقـا للاتحـاد العـام للجمعيـات والمؤسسات الأهلية لا تتجاوز نسبة الجمعيات التى تعمل بوجه خـاص فى التمكين الاقتصادى والاجتماعي للمواطن ٢٦% من إجمـالى عـدد المنظمات المسجلة فى إطار القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢

٣- لا توجد علاقة بين التوزيع الجغرافى للجمعيات التى تعمل فـى مجـال التنمية وترتيب المحافظات فى دليل التنمية البشرية، بمعنى ليس هنـاك ارتباط بين متطلبات التنمية البشرية فى المحافظات الأشد فقـرا وبـين التوزيع الجغرافى لمنظمات التنمية، وعلى الرغم من أن الوجه القبلـي يتركز فيه اشد المجتمعات الريفية فقرا، إلا أنه اقل المناطق كثافة فـى الجمعيات الأهلية بالمقارنة بالوجه البحرى. وهذا يشير إلـى أن هنـاك

عدم اهتمام بالمناطق الريفية الفقيرة على الرغم من إنها أكثر احتياجـا للمبادرات الأهلية.

٤- كانت محافظات الحدود اقل المحافظات من حيث عدد الجمعيات الأهلية. فقد بلغ عدد الجمعيات فى محافظة جنوب سيناء ١٠٧ جمعية، ومحافظة الوادى الجديد ١٤٧ جمعية، ومحافظة البحـر الأحمـر ١١١ جمعيـة ، ومرسى مطروح ١٤١ جمعية، ولكن نظرا لانخفاض الكثافة السكانية فى هذه المناطق، فإن نصيبها من الجمعيات يعتبر كبيرا.

ويمكن تصنيف منظمات المجتمع المدنى وفقا لمجالات أنشطتها كالتالى:

١- منظمات حقوق الإنسان:

يبلغ عددها ٦١ منظمة مناصرة تعمل فى مجال الـدفاع عـن حقـوق الإنسان حتى عام ٢٠٠٧ وذلك وفقا لنتائج مسح الاتحاد العام للجمعيات . وقد تم تسجيل بعض هذه المنظمات فى إطار القانون ٨٤ لعـام ٢٠٠٢، بينما تم تسجيل البعض الأخر كشركات غير هادفة للربح. تعمـل هـذه المنظمات فى ثلاث مجالات أساسية: الرقابة والرصد لحـالات انتهـاك حقوق الإنسان وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان من خلال التوعية والنـدوات والبحوث والمؤتمرات والتقارير وتقديم المساعدة القانونيـة المباشـرة للمتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان.

وترى جماعات المناصرة إن التنمية البشرية تضمن نوعية حياة أفـضل لكافة المواطنين، وتعتبر حقوق الإنسان كما عرفها الإعـلان العـالمى لحقوق الإنسان سواء السياسية أو المدنية أو الاقتصادية أو الاجتماعيـة

مكونا أساسيا للتنمية البشرية وغاية هامة للمجتمع المدنى. وقـد ركـز معظم الجيل الأول من هذه المنظمات على الحريات المدنية والـسياسية وحقوق المواطنة، بينما ركز الجيل الثانى على حقوق المـرأة والعمـال والفلاحين، وحاليا بدأت جماعات المناصرة فى التركيـز علـى قـضايا اجتماعية أخرى مثل الحق فى التعليم والسكن.

٢- جمعيات حماية المستهلك

ويبلغ عدد هذه الجمعيات رسميا ٦٧١ جمعية وفقا لبيانـات الاتحـاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية. على الرغم من أهمية الأنشطة التى تمارسها هذه الجمعيات للتصدى لارتفاع أسعار السلع الأساسـية مثـل المواد الغذائية والأدوية إلى جانب الانتشار المخيف للغش والفساد، فإننا لا نكاد نعرف شيئا عنها وعن دورها ومدى فاعليتها.

٣- جمعيـات حمايـة البيئـة

وتصنف هذه الجمعيات تحت مظلة منظمات المناصرة. وعلى الرغم من أن هناك دراسة متخصصة أجريت فى مطلع الألفية رصدت عـددا من الجمعيات النشطة فى مجال البيئة يبلغ حـوالى ٧٦ جمعيـة، إلا إن عددا كبيرا من الجمعيات حوالى ٤٤١٦ فى بداية ٢٠٠٧ تـسجل هـذا النشاط رسميا لدى وزارة التضامن الاجتماعى كواحد من أنشطتها.

٤- منظمـات المـرأة

وتستهدف الدفاع عن حقوق المرأة والنهوض بها من خلال الـسعى إلى التأثير فى صانعي السياسات والتشريعات، وإلى التوعيـة بـالحقوق

السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرأة. وهناك نوعان من المنظمات الأهلية النسائية: المنظمات التى تشكلها النساء وتقتصر مواقع صنع القرار فيها أى مجلس الإدارة والعضوية على النساء فقط وتخدم النساء أيضا، والمنظمات التى تستهدف النساء فقط وتسعى إلى تمكينهن من خلال آليات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية قومية وعلى الرغم من إن هذه المنظمات كانت مغلقة على النساء فقط إلا انه فتحت أبوابها لعضوية الذكور أيضا انطلاقا من إن قضايا المرأة تحتاج إلى دعم قوى المجتمع ككل.

قضايا مجتمعية أكثر بروزا على أجندة الجمعيات الأهلية فى مصر قبل الثورة نماذج لقضايا اقتصادية واجتماعية وسياسية:

قضية مكافحة الفقر: أصبحت من القضايا التى تحظى باهتمام عدد كبير من الجمعيات الأهلية. فهناك عدد كبير من الجمعيات الأهلية التى تركز على قضايا الفقر تسجل رسميا كمنظمات تنموية، وتعمل معظم هذه المنظمات فى الأنشطة التى تستهدف تخفيض الفقر وتقدم التدريب والتأهيل، وأحيانا توفير فرص عمل أو تقديم قروضا صغيرة. وفى عام ٢٠٠٢ وحده تم تسجيل ٦٠٠ جمعية تنموية بعد صدور القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢

مراقبة الانتخابات المحلية ابريل ٢٠٠٨: أحجمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن القيام بأعمال مراقبة الانتخابات المحلية لعدة أسباب: **أولها** غياب الإشراف القضائى الكامل والمستقل على الانتخابات باعتباره احد ضمانات إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة، فهذا الغياب يؤدى إلى

التلاعب بإرادة الناخبين ويشكك فى نزاهـة الانتخابـات. **ثانيهـا** غيـاب التنافسية فى العملية الانتخابية، إذ جرت الانتخابات وسط مقاطعة القـوى السياسية الأخرى وتمثيل كبير للحزب الوطنى مما حسم نتيجة الانتخابـات قبل البدء فيها، **ثالثها** استمرار العمل بقانون الإدارة المحلية وهو القـانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ إذ بمقتضاه تخضع المجالس الشعبية المحلية لسلـسلة من حلقات الوصاية الإدارية مما يفقدها استقلاليتها، وبناء على ذلك طالبت المنظمة بـ:

١- ضرورة الإشراف القضائى الكامل والمستقل على الانتخابات

٢- تفعيل الحياة السياسية والحزبية

٣- وضع قانون جديد للإدارة المحلية يتسم بتدعيم اللامركزية والحكم الرشيد

ومع ذلك قامت كثير من الجمعيات الحقوقية بمراقبة انتخابات المحليات مثل الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات NADRF ، والتى قامت بمراقبـة الانتخابـات فى ١١ محافظة وهى محافظات القاهرة – قنا – أسوان – القليوبية – الجيزة – دمياط – الفيوم– المنوفية – أسيوط – المنيا – الغربية. وكانـت نتـائج المراقبة كالتالي : ضعف شديد فى الإقبال على الانتخابـات والتـدخل الأمنـى المكثف لحسم الانتخابات لصالح مرشحي الحزب الوطنى.

حملة الدفاع عن حق التنظيم: شهد عام ٢٠٠٨ حملتين لحرية التجمع والتنظـيم، قادت الأولى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عندما أعلنت عن تـشكيل تحالف لتحرير الجمعيات الأهلية بهدف إطلاق حرية الجمعيات الأهلية فى مصر، وتعديل قانون الجمعيات رقم ٨٤ لـسنة ٢٠٠٢ وإزالـة العقبـات

القانونية والإدارية والمالية التى تواجه عمل الجمعيات، وفـض الاشـتباك بينها وبين الجهات الإدارية واعتبار القضاء المصرى الفيصل النهائي فـى تلك القضايا. وجدير بالذكر أن هذه الحملة تتم بالتعاون مع مؤسسة فريـد ريش نئومان الألمانية وبدعم من الاتحاد الأوربي. وقـد سـعت الحملـة للتعرف على رؤية عدد كبير من الجمعيات فى التعديلات المطلوبة علـى القانون من كافة محافظات مصر. وقد أسفرت اجتماعات التحـالف عـن مشروع قانون للجمعيات الأهلية يستند إلى تعهد الحكومة المـصرية قبـل انتخابها عضوا فى مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة أن تحترم المعايير الدولية فى مجال تأسيس وإدارة المنظمـات غيـر الحكوميـة . ويـستند المشروع المطروح إلى عدد من المعايير الدولية المعنية بإنشاء الجمعيات والمنظمات الأهلية والتى تقوم على أساس إطلاق حق التنظيم دون شروط. وقد تضامن عدد كبير من المنظمات غير الحكومية مع المشروع الذى قدمه التحالف المصرى لحرية الجمعيات الأهلية (١٤٠ جمعية). كما بدأت حملة أخرى للدفاع عن الحق فى التنظيم، بدأتها مؤسسة المرأة الجديـدة. وقـد عنيت الحملة برصد الانتهاكات المتعلقة بالحق فـى التنظـيم سـواء فـى النقابات المهنية أو اتحادات الطلبة أو الجمعيات، كما قدمت مشروعا لتعديل قانون الجمعيات الأهلية يتفق والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان فى مجال التنظيم والتجمع.

وجدير بالذكر أن بعض المنظمات الدفاعية قد تعرضت لممارسات تعـسفية مـن الحكومة المصرية تمثلت فى إغلاق بعضها أو حلها مثـل دار الخـدمات

النقابية بحلوان وجمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان وغيرها. وفى الواقع هذا هو الظرف التى بدأت فيه حملتي الدفاع عن الحق فى التنظيم.

فقد بدأت الحملتان فى إطار الدفاع عن قضية محددة ارتبطت بالتحركات الاحتجاجية العمالية التى اجتاحت بقاع مصر فى الفترة من ديسمبر ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧، والتى أسفرت عن الغلق الإدارى لدار الخدمات النقابية والعمالية بدون أى سند قانوني. فقد قامت الحكومة بإغلاق فرع الدار بمدينة نجع حمادى مارس ٢٠٠٧ ثم فرع المحلة الكبرى فى ابريل من نفس العام، ثم إغلاق المقر الرئيسى بحلوان. وجدير بالذكر أن الدار كانت قد تقدمت فى ٢٠٠٣ بطلب إشهار إلى وزارة الشئون الاجتماعية ولكنها لم تتلق أى رد. وفى فبراير تقدمت الدار بطلب جديد للإشهار وللمرة الثانية لم تتلق أى رد حتى انتهت الستون يوما التى حددها القانون لتصبح الدار مشهرة بقوة القانون.

وعلى اثر غلق مقار دار الخدمات النقابية، توجه وفد من المنظمات غير الحكومية خاصة الدفاعية إلى المجلس القومى لحقوق الإنسان بشكوى وطلب رسمى لفتح باب التحقيق مع الجهات المسئولة عن اتخاذ قرار إغلاق الدار. وقد تكرر نفس السيناريو مع جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.

وقد أصدرت محكمة القضاء الإدارى ٢٠٠٨ حكمها فى الدعوى رقم ٣٨٣٨١ لسنة ٦١ قضائية التى أقامتها مؤسسة دار الخدمات النقابية ضد قرار وزير التضامن الاجتماعى برفض قيد المؤسسة، حيث قضت المحكمة

بقبول الدعوى شكلا، ووقف تنفيذ القرار المطعون فيه مشيرا إلى أن الجهة الإدارية قدمت كلاما مرسلا ولم توضح أى أنشطة تمارسها الدار تتعارض مع الأنشطة المنصوص عليها فى المادة ١١ من قانون الجمعيات. وعلى نفس المنوال، أصدرت محكمة القضاء الإدارى حكما فى ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٨ بوقف تنفيذ قرار محافظ القاهرة الخاص بحل وتصفية جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، وإزالة كافة ما يترتب على ذلك من آثار.

وقد رحبت المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حرية التنظيم بهذه الأحكام وطالبت الحكومة باحترامها.

خامساً: دور مؤسسات المجتمع المدنى فى التهيئة للثورة

الثورات لاتحدث فجأة، وكذلك الثورة المصرية فى ٢٥ يناير، التى جاءت كنتاج لحركة مستمرة للمجتمع المدنى سواء من خلال منظماته ومؤسساته، أو من خلال المواقع الاجتماعية على الشبكة الالكترونية العنكبوتية مثل الفيس بوك وتويتر والتى كانت بمثابة الخلية التى تجمع فيها آلاف المنادين بالإصلاح والتغيير.

وتمحورت أهم أهداف العمل المدنى فى مصر قبل الثورة فى :-

- ترشيد الحكم.
- الإصلاح الدستورى والتشريعى.
- وقف مشروع التوريث.
- توسيع هامش الحريات العامة والتأكيد على حقوق الإنسان وقد كان هناك إشكاليات حول العمل المدنى فى مصر قبل الثورة أهمها:

- القوانين المنظمة لعمل المجتمع المدنى، والتى كان من أهمها القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ صدر فى مناخ سياسى أصر على إقصاء المجتمع المدنى وتهميشه وتسييس النقابات المهنية وقضى على التعددية النقابية العمالية.
- وكان التزاوج بين السلطة والثروة فى منظومة الحكم فى مصر قبل الثورة بمثابة أكبر تهديد لعمل وحركة المجتمع المدنى داخل مصر، حيث يأخذ العمل السياسى شكل صراع ضد امتيازات طبقية ومصالح شخصية وهو ما أجج الصراع.

وكان لحركات مثل كفاية و٦ إبريل، وما أنجزته النقابات أو بعضها فى تحريك جموعها لأجل أهداف فئوية أو فى مشاركات بعضها القومية ... وكذلك كم الاعتصامات والتظاهرات ووقفات الاحتجاج، كل ذلك كان له أثره فى زيادة حجم الوعى والحركة على الساحة السياسية، وبالتالى التأثير فى تحريك الشارع.

وكان التفاف منظمات المجتمع المدنى وحركاته حول البرادعى لتوحيد واستمرار جهودها نحو تعديل الدستور، نقلة هامة نحو تدعيم الحقوق وتنشيط المشاركة الشعبية فى الحكم.

وكانت البداية ظهور حركة كفاية فى سبتمبر ٢٠٠٤، وهى الحركة التى مهدت الطريق لكثير من الحركات الاحتجاجية التى كان لها دور بعد كسر حاجز الخوف من بطش الدولة والأجهزة الأمنية، وانتزاع حق التظاهر السلمى فى الشارع المصرى دون استئذان الأجهزة الأمنية، رافعة شعار " لا للتمديد .. لا للتوريث" ، ومن رحمها خرجت الحركات الأخرى مثل ٦ أبريل، الجمعية الوطنية للتغيير، كلنا خالد سعيد، ٩ مارس وغيرها من الحركات الاحتجاجية.

ونجحت هذه الحركات التى كانت فى مجموعها تجمعات شبابية فـى أداء دورها فى تعبئة الشارع وتهيئته للثورة، وفى تجزئة المطالب وتحديـد أولويـات طرحها.

- أما عن المواقع الاجتماعية على شبكة الانترنت كالفيس بوك وتويتر، فقد كانت أولى الصفحات "صفحة شباب ٦ أبريل" بالدعوة إلى إضراب عام احتجاجاً على تدهور الأوضاع فى مصر فى يوم ٦ أبريل من ذات العام، وكانت حركة ٦ أبريل (٤٥٠ ألف مشارك) هى إحدى أهم الحركات التى شاركت فى ثورة ٢٥ يناير، وتم تأسيس الصفحة من قبل الناشطة أسماء محفوظ التى اعتقلت من قبل الأمن المصرى بعد يوم ٦ أبريل ٢٠٠٨.
- ثم جاءت صفحة خالد سعيد التى أنشأها على الفيس بوك الناشط وائـل غنيم، وكانت حركة "كلنا خالد سعيد" التى تضم نحو ٩٠٠ ألف مشارك، هى الأكثر شهرة لأنها حددت نقطة البدء بمظاهرة شـبابية يـوم عيـد الشرطة فى ٢٥ يناير لتكون الشرارة الأولى للثورة المصرية.
- وكان للمدونات على الفيس بوك دور فاعل فى تأجيج الثورة المـصرية واشتعالها، فالدعوة للتظاهر جاءت على إحدى المدونات هكذا: "لو خايف على مصر ... لو فعلاً عايز تطالب بحقك ... شارك وكفاية سكوت، لو جوه مصر أنزل الشارع وشارك يوم ٢٥ يناير".
- وعمل شباب الأخوان المسلمين على إنشاء صفحات تدعو للثورة، وكان أقواها صفحة "الحرية لمصر" لكنها لم تلقى صدى واسع قبـل الثـورة

خوفاً من عيون الأمن، مما دفع الشباب إلى عدم الانضمام لها فى البداية حتى يوم ٢٧ يناير، ارتفع العدد إلى نحو ٣٠٠ ألف مشارك.

- وكان كل ذلك هو بداية انطلاقة جديدة للعمل المدنى فى حـشد وتعبئـة الشارع من خلال طريقة جديدة وهى المدونات والجروبات على شـبكة الانترنت، لذا كان التحرك الشعبى بعيداً عن أى تنظيمات أخرى سـواء أحزاب أو قوى معارضة أو حركات سياسية.

وعلى ذلك لا يمكن القول أن المجتمع المدنى لم يكن له دور فى ثورة ٢٥ يناير .. وأن الفيس بوك هو البطل، لأن المجتمع المدنى المصرى كان لـه دور قوى قبل ٢٥ يناير، وهو الذى مهد الطريق لهذه الثورة عـن طريـق التوعيـة وكشف قضايا الفساد والتقارير الخاصة بتزوير الانتخابات البرلمانيـة الأخيـرة، وأيضاً القضايا المرتبطة بالتعذيب فى مصر والتى كان لها أثر كبير فـى ثـورة الغضب وتحريك المياه الراكدة، وأيضاً استطاع المجتمع المدنى تدريب الـشباب وتوعيتهم بكيفية إدارة الحملات واستخدام الفيس بوك وتـويتر وعـدم اقتـصار استخدامه كشبكة اجتماعية فقط، ولكن الاستعانة به فى إدارة الحمـلات وحـشد المؤيدين للإصلاح والتغيير باعتباره المجال الإعلامى الوحيد الذى به تعاظمـت حرية الرأى والتعبير بالنسبة للشباب.

لذا كان من الطبيعى بعد كل هذه العوامـل، أن تتطـور الفكـرة لتخـرج بصورتها يوم ٢٥ يناير، ولتكون ثورة مهد لها المجتمع المدنى وقام بها الشباب، كنتاج طبيعى لوعى مجتمعى، وتعبئة شعبية وحث للمواطنين للخروج والمشاركة.

الفصل الثانى

المجتمع المدنى أثناء الثورة

أولاً: مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية

" المجتمع المدنى هو الذى صنع يوم ٢٥ يناير، ولم تكن هناك يد سعت لهذا اليوم مثلما ساهم المجتمع المدنى فيه، فمنظمات المجتمع المدنى هى أول من دعت إلى يوم الغضب وأول من دعت إلى مشاركة المواطنين، والمجتمع المدنى ما زال حتى الآن متبنياً تلك الدعوة، وهو الذى لا يزال حتى الآن فى ميدان التحرير"

بمثل هذه الكلمات عبر المدير التنفيذى للمعهد الديمقراطى المصرى عن مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى فى الثورة.

فخلال أيام الثورة لم يغب المجتمع المدنى عن الحدث، وأن كان دوره أصبح منصباًعلى.

- توثيق يوميات الثورة.
- رصد ومتابعة الانتهاكات التى حدثت ضد الثوار.
- تشكيل لجنة قانونية لإدارة الأزمة تتبنى حل مشاكل المتظاهرين وتقديم المساعدات القانونية لهم والتصدى لأى محاولات للاعتداء عليهم.
- المطالبة ببعض التعديلات الدستورية التى تخص الجمعيات الأهلية والمطالبة أيضا بالإفراج عن معتقلي المتظاهرات من شباب ٢٥ يناير.
- مراقبة الحكومة والتعهدات التى أخذتها على نفسها، وكذلك المطالبة بإصدار قانون لتداول المعلومات وتدفقها، إلى جانب وجود إطار قانوني يسمح للإعلاميين بممارسة عملهم بحرية.
- وخلال أيام الثورة تضامنت العديد من مؤسسات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية لمساندة شريحة كبيرة من فئات المجتمع المتضررة

من ثورة الغضب، والتى أثرت على ظروفهم المعيشية والاقتصادية وأصبحوا عاجزين عن توفير أقل احتياجاتهم اليومية بعد أغلقت المصانع والورش والأسواق أبوابها، وأصبحت آلاف الأسر فى مهب الريح.

- ومن الجمعيات الأهلية التى عملت لمواجهة ذلك تحت شعار "معاً للتكافل من أجل مصر":

- الجمعية المصرية للتنمية المتكاملة.
- جمعية الأورمان.
- جمعية رابعة العدوية.
- جمعية الباقيات الصالحات.
- جمعية مصر الخير.

- وكانت الجمعية المصرية للتنمية المتكاملة من أوائل الجمعيات التى تعاونت مع الفرحة والأمل، وقدمت العديد من الاحتياجات للأهالى منذ نشوب الأزمة، حيث بدأت فى اليوم الأول بحصر كافة الأسر التى تضررت فى فترة الاعتصامات بناء على تقارير تقدم بها شباب المتطوعين فى كل منطقة، رصدوا خلالها كشوفاً بأعداد الأسر التى تعرضت للضرر، خاصة التى يعمل عائلها بنظام اليومية بمناطق منشية ناصر والدويقة وعزبة الهجانة حتى وصلت أعداد الأسر المستفيدة من هذه المبادرة ٥٠٠٠ أسرة، وقد خصصت الجمعية ١٠٠ ألف جنيه لتوزيعها على الأسر المتضررة بواقع ٣٠٠ جنيه لكل أسرة، بالإضافة إلى تخصيص ٥ آلاف حقيبة تموينية وتوزيعها بشكل يومى على عدد

من المناطق المحتاجة، علاوة على توزيع أعداد كبيـرة مـن بطـاطين الشتاء بمعدل ٢ بطانية لكل أسرة، كما قام الـشباب التـابعين للجمعيـة والبالغ عددهم ٣ آلاف شاب برفع كافة المخلفات الناتجة عـن التكـسير والتخريب وعمليات السلب والنهب وتنظيف الشوارع.

- أما جمعية الأورمان الخيرية: فقد قامت بتدشين حملة قوميـة لمـساندة المتضررين من الأحداث شـملت آلاف الأسـر وأصـحاب المحـلات والأكشاك التى تعرضت للتخريب والنهب والسرقة، وقامت الجمعية منذ جمعة الغضب بتقديم مـواد تموينيـة وبطـاطين للأسـر المتـضررة، وتخصيص ٣٠٠ طن من اللحوم للتوزيع على الأرامل والأيتام والعمالة اليومية، وذلك بالتنسيق مع مديريات التضامن الاجتمـاعى، واسـتعانت الجمعية بـ ٥٠٠ متطوع من كافة الفئات العمرية والمنـاطق الـسكنية لتعبئة المواد الغذائية وتوصيلها للمحتاجين، بالإضافة إلى تكوين فريـق "غير حياتك" للقيام بحملة نظافة للشوارع، وتنظيم الحـالات المرضـية لتلقى العلاج المجانى على نفقة الجمعية.
- واستطاعت جمعية الباقيات الصالحات : وقت الأزمة من تقديم يد العون للعمالة الموسمية والعاملة بالشركات الخاصة المتضررة بالشركات، حيث قدمت العلاج لـ ٣٠٠ أسرة خلال أيام الثورة، بالإضـافة إلـى تقـديم مساعدات مالية ما بين ١٠٠ إلى ٣٠٠ جنيه حسب عدد أفراد كل أسرة.
- وقدمت جمعية رابعة العدوية المساعدة والحقائب التموينية لسكان الدويقة ومنشية ناصر وعزبة الزبالين وسكان مقابر الأمام الشافعى.

- أما عن أهم الحركات الاحتجاجية – باعتبارها صورة مـن مؤسـسات المجتمع المدنى – المشاركة فى مظاهرات الغضب وشكلت ما سمى بـ "القيادة الموحدة لشباب مظاهرات الغضب" فهى:-

حركة شباب ٦ أبريل:

وهى من أبرز الحركات الشبابية خلال مظاهرات الغضب، تكونـت عبـر مواقع الانترنت خصوصاً الفيس بوك وتويتر، واستمدت اسمها ٦ أبريل بعد نجاحها النسبى فى الدعوة إلى إضراب عام فى البلاد يـوم ٦ أبريـل عـام ٢٠٠٨، احتجاجاً على ارتفاع الأسعار وصعوبة الحياة المعيشية والفساد، وقد شهد استجابة ملحوظة فى عدد من المحافظات لكن نجاحه الأكبر كـان فـى مدينة المحلة الكبرى ذات الكثافة العمالية ويمثل الحركة فى القيادة الموحـدة أحمد ماهر المنسق العام للحركة ومحمود سامى.

الحملة المصرية لدعم البرادعى:

وتشكلت عبر مجموعة من الشباب الذين قاموا بتوجيه دعوة إلـى الـدكتور محمد البرادعى المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية للمشاركة بفاعلية فى الحياة السياسية فى البلاد والترشح لمنـصب رئاسـة الجمهوريـة بعـد تعديلات دستورية جرت عام ٢٠٠٥، وسمحت لأول مرة باختيـار رئـيس البلاد عبر الاقتراع المباشر، ومع عودة البرادعى إلى القاهرة مطلع ٢٠١٠ تشكلت الحملة التى تبلورت فى سبتمبر الماضى عام ٢٠١٠ وأطلقت موقعها الإلكترونى، ويقوم بالتنسيق عن الحملة زياد العليمى.

شباب حزب الجبهة:

وهم مجموعة شباب حزب الجبهة الديمقراطية الذى يترأسه أسامة الغزالى حرب، وهو معارض مصرى ليبرالى انشق عن الحزب الوطنى الديمقراطى اعتراضاً على ما قال أنه "حالة الفساد ومحاولات توريث الحكم فى البلاد" وتأسيس حزب الجبهة الديمقراطية الأحدث بين الأحزاب السياسة الرسمية فى مصر عام ٢٠٠٧، وقاطع الانتخابات البرلمانية الأخيرة التى جرت فى النصف الثانى من العام الماضى ٢٠١٠ وينسق عنه فى القيادة الموحدة شادى الغزالى حرب.

شباب الأخوان:

وهم مجموعة من الشباب المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين التى كانت تتعامل مع النظام قبل الثورة باعتبارها جماعة محظورة، وتعد الجماعة أكثر القوى المعارضة تأثيراً فى الشارع وأكثرها تنظيماً وعدداً، ونجح الإخوان فى الحصول على عدد ٥ مقاعد فى البرلمان عام ٢٠٠٥ الذى أشرف عليه بشكل كامل القضاة، ولكنهم فقدوا ممثليهم فى البرلمان فى انتخابات ٢٠١٠، بعد أن أعلنت الجماعة انسحابها من الجولة الثانية من الانتخابات احتجاجا على ما قالت أنه عمليات تزوير واسعة شابت العملية الانتخابية، وقد ألقى المسئولين عليهم اللوم بإثارة الشغب فى مظاهرات الغضب منذ ٢٥ يناير الماضى وينسق عن شباب الإخوان كل من محمد عباس ومحمد القصاص.

مجموعة العدالة والحرية:

وهم شباب مؤسسة الجيل الجديد، وهى إحدى مؤسسات المجتمع المدنى التى تعمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتدعو إلى

الحرية والعدالة ووجوب تمتع كل إنسان بحقوقه وحرياته الأساسية بحـسب بيانها التأسيسى ويقوم بالتنسيق عنها خليل سعيد.

ثانياً: مؤسسات المجتمع المدنى الاجنبية فى مصر ودورها فى الثورة

ضاعفت المؤسسات الدولية تمويلها لمنظمات المجتمع المدني المصرية بعد الثورة ليصل الي٢٠٠ مليون دولار وذلك بعد ان قرر الاتحاد الاوروبي وهيئة المعونة الامريكية ضخ مبالغ مالية كبيرة لهذه المنظمات في الفترة ما بعد الثورة، وبدأت المؤسسات في اعلان تمويلها لمشروعات لكافة الحركات، ايضا فهي لا تشترط الاشهار من قبل وزارة التضامن الاجتماعي، وفسر البعض ذلك بانه يهدف الي تمويل بعض الحركات مثل ٦ ابريل وائتلاف شباب الثورة . وركزت المؤسسات الدولية انشطتها في التأكيد علي المشاركة المدنية ودعم الشباب والاعلام وحرية تداول المعلومات والمشاركة في الحياة السياسية والانتخابات ونشر العدالة الاجتماعية والسياسية وحقوق الانسان، وفى تقرير نشرته صحيفة الشروق يوم ٦/٢٣ جاء فيه ان المنظمات الامريكية مثل المعهد القومى الديمقراطى والمعهد الجمهورى الدولى تعمل فى مصر على تشجيع الديمقراطية ودعم وتنمية قدرات المجتمع المدنى فى مصر . وان الولايات المتحدة الامريكية قد ضخت بالفعل ٤٠ مليون دولار فى مصر لدعم الديمقراطية منذ ٢٥ يناير بمعدل ٨ ملايين دولار شهريا وان هذا المبلغ وضع تحت تصرف المنظمات الامريكية التى تتولى رعاية وتمويل المنظمات المصرية الناشطة فى مجال التحول الديمقراطى.

• وكانت الأهرام قد نشرت في الاثنين ١١ ابريل موضوعا بعنوان (تحت رعاية الحكومة الألمانية : ملتقي شباب الثورة يطوف محافظات مصر). جاء فيه ما يلى (قررت ألمانيا تكوين ملتقي شباب الثورة بمصر في معهد جوتة بالقاهرة علي أن تتحمل الحكومة الألمانية تكاليف تجهيز هذه القاعة التي يمكن

لشباب الثوار اللقاء بصورة دورية في محاولة لدعم التحول الـديمقراطي فـي البلاد). كما صرح نائب السفير الالمانى انه (سيكون هناك اتصال دائم وقنـاة للحوار بين شباب الثورة الذين أسهموا في إحداث تغيير في مـستقبل بلادهـم وبين المسئولين الألمان وأساتذة الجامعات والشباب في ألمانيا لتبادل الآراء

وأضاف أن ألمانيا تدرس فتح ملتقي مماثل في المنوفية والصعيد لإعطاء فرصة للشباب في منطقتي الدلتا والصعيد للتعبير عن آرائهم والمشاركة بصورة فعليـة في الحياة السياسية في مصر .

ومن اهم المؤسسات المختلفة والمتعددة عارضة الدعم المـالى والفنـي علـى مؤسسات المجتمع المدنى المصرية ما يلى :

١) المعهد الجمهوري الامريكى الذى يُمَول مباشرة من الإدارة الأمريكية ويرأس مجلس إدارته جون ماكين . والذي صرح رئيسه لورن دبليو كرينـر فـى كلمته في العاصمة الأمريكية أمام لجنة الشئون الخارجية بأنه: "مـن المهـم عندما يكون لنا علاقات مع حكومات مستبدة أن نخطـط لليـوم الـذي قـد يسقطون فيه عن السلطة وأن نرعى ونغذي من يمكن أن يخلعوهم . . . وانه يجب أن يكون لنا تواجد في هذه البلدان للمـساعدة فـي بنـاء مؤسـسات ديمقراطية وتوفير بيئة مساعدة للأحزاب السياسية والمجتمع المدني ليتمكنوا من التنظيم والإعداد ليأخذوا دورهم في الانتخابات".

٢) ومركز الدراسات الدولية الخاصة التابع للغرفة التجارية فى واشنطن الذى قام برعاية مؤتمر فى فندق جرانـد حيـاة بجـاردن سـيتى ضـد التعـديلات الدستوريـة فى الفتـرة من ٥ الى ٧ مارس ٢٠١١.

٣) مؤسسة فريدريش ناومان وثيقة الصلة بالحزب الليبرالي الحـر فـى ألمانيا وبالليبرالية الدولية والممولة من الدولة الألمانية وعدد من الكنائس وفقا للمعلومات المنشورة على موقعها الرسمى . ومن أنشطة هذه المؤسسة تكوين حلقات دراسية تهتم بمجال التعليم المدني والمؤتمرات والمنـشورات التـي تهدف إلى تعزيز القيم والمبادئ الليبرالية. وتركز برامجهم على المرشـحين للمناصب السياسية و الأحزاب السياسية الليبرالية وغيرها مـن المنظمـات الديمقراطية .

٤) مؤسسة فورد الشهيرة التي لها باع طويل وواسع فـى تمويـل عديـد مـن المؤسسات الأهلية والحكومية فى مصر، ومن آخر نشاطاتها تأسـيس فـرع للمركز الدولى للعدالة الانتقالية فى مصر، وكان قد سبق لها تأسـيس فـرع مماثل فى العراق بعد احتلاله عام ٢٠٠٣ ، كما أنها أسست فرعا جديدا لهـا فى تونس بعد الثورة .

٥) مؤسسة فريدريش ايبيرت عن طريق برامجهـا المختلفـة بـدعم المبـادئ الديمقراطية والتعددية الحزبية في جميع بلدان الشرق الأوسط . ومن أهدافها المعلنة المساهمة فى تحقيق الأمن والاستقرار بين إسرائيل والعالم العربـي وإيران وتركيا.

٦) الوكالة الدولية للتنمية الدولية USAID التى تمثل المُعلم الكبير لكل هـؤلاء ، والتي تمثل المايسترو الرئيسي فى مصر منذ ٣٦ سنة.

٧) معهد ألبرت اينشتاين الامريكى الذي يدّعى بعض المراقبين أن له فضل كبير فى تفجير الثورات السلمية فى العالم نظرا لإصداراته وبرامجه المتعددة فـى هذا الشأن .

٨) المؤسسة الدولية لأنظمة الانتخابات .

٩) مركز فريدم هاوس الذي أثار مشكلة كبرى داخل بعض الأوسـاط الـشبابية كادت ان تؤدى الى فتنة وطنية لولا أن قيادتها قامت بإجلاء الأمر وتوضيحه

١٠) المركز الدولي لحقوق الإنسان وترقية الديمقراطية بكندا

١١) معهد كاتو الامريكى

١٢) معهد فريزر الكندي

١٣) مؤسسة أطلس للأبحاث الاقتصادية الداعم الرئيسي لمنبر الحرية

١٤) المجلس الاسلامي الامريكي

١٥) مؤسسة المستقبل الاردنية

معظم تلك المنظمات وغيرها تعمل فى مصر الآن من اجل أهداف محددة :

١) تأسيس تيار سياسي قوى يتبنى السلام مع إسرائيل والصداقة مـع الولايـات المتحدة

٢) التركيز على الإصلاح السياسي الديمقراطي .

٣) دعم اقتصاد السوق و القطاع الخاص المصري

وعن اختلاف الاجندة الحقوقية بعد الثورة يقول سعيد عبد الحافظ مـدير ملتقـي الحوار للتنمية وحقوق الانسان انها لم تختلف، فلا زالت المؤسسات تعمل علـي الفساد والتنمية وحرية الصحافة والتعليم وهو ما كانت تعمل علية قبـل الثـوة ..

ولكن اصبح هناك اولوية للديمقراطية والمشاركة السياسية مـع ارتفـاع سـقف الحرية، ومن الممكن اختفاء بعض القضايا مثل قـضايا التعـذيب . ويـري ان المرحلة القادمة ستركز بشكل اساسي علي دعم ما اسماها بأحزاب الثورة واعداد وتأهيل الكوادر الشابة الممثلة لها . وأكد أحمـد فـوزي مـدير مرصـد حالـة الديمقراطية بالجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية أن الاجندة المصرية لن تختلف كثيراً ولكنها ستهتم اكثر بدعم الاجندة الحقوقية السياسية خاصة ان البلد ستشهد انتخابات برلمانية ورئاسية ، وان مواجهة التصويت الطائفي ستكون أولي الاولويات. ويؤكد ايهاب باهي رئيس الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطي انه يري ان مواجهة الطائفية ستكون الشغل الشاغل للمنظمات الحقوقية، خاصـة بعد ماحدث في الاستفتاء علي التعديلات الدستورية، حيث كان هناك فريقان فريق اسلامي يدعو لنعم، وفريق قبطي يدعو للا وأيضاً القضايا التنموية ستحتل مكانة عدد من القضايا مثل قضايا التعذيب او الاصلاح الجنائي وسيحل قضايا قد تكون جديدة خاصة القضايا الحزبية والنقابية. وقال جمال بركات مدير مؤسسة عدالـة إن المنظمات تنتظر إعلان الجهات الأجنبية عن برامجها المانحة والتـي علـي أساسها ستحدد المنظمات أنشطتها كاشفا أن من المؤسسات التـي سـتلعب دورا كبيرا في تمويل المشروعات الحقوقية خلال الفترة القادمـة مؤسـسة المـستقبل الأردنية والتي ستركز في الأساس علي تطوير أداء الشباب في جميع المجالات، وقال محمود البدوي امين عام الجمعية المصرية لمـساعدة الاحـداث وحقـوق الانسان إن النشاط التمويلي للمنظمات يواجه بعض الاضطرابات حاليـا نظـرا للأحداث المتصارعة التي يشهدها المجتمع المصري. وان المؤسسات تعكف علي

تطوير خطة العمل حيث إن متطلبات المجتمع المصري قبل الثورة تختلف تماما عما بعدها قائلا: سنولي اهتمامنا باللامركزية والتعـديلات الدسـتورية وكـذلك الاستعداد للانتخابات التشريعية والرئاسية ودعم الحقوق السياسية .

الفصـــل الثالـــث

مؤسسات المجتمع المدنى بعد الثورة ...

رؤيـــة مستقبليـــة

أولا : منظمات المجتمع المدنى بعد ٢٥ يناير

تقع على منظمات المجتمع المدنى بعد ثورة ٢٥ يناير مسئوليات اجتماعية عديدة تنبع من دورها المحورى فى الواقع الذى تعيشه مصر بعد أحداث الثورة ولايزال موقع التواصل الاجتماعى الفيس بوك هو الوسيلة المؤثرة للقيام بذلك حيث لجأن من خلاله إلى إطلاق حملات لأنشطة مختلفة تهدف إلى إعادة بناء وإعمار مصر.
أشهر هذه الحملات أطلقتها جمعية رسالة للأعمال الخيرية تحت عنـوان «إللـى يحب مصر.. يعمر مصر».. حيث أن الحملة تهدف إلى تقديم مساعدات ماديـة وعينية فى صورة شنط غذائية من خلال مئات المتطوعين إلى المتضررين مـن الأحداث الماضية وخاصة الأسر التى فقدت عائدها اليومى من أصحاب المهـن الحرة. وإقامة مشروعات صغيرة توفر دخل ثابت للعديد من الاسر، وكـذلك قامت جمعية رسالة بتنظيم حملة لتنظيف الشوارع وجمع القمامـة فـى جميـع محافظات الجمهورية تحت شعار "شباب يعشق تراب مصر" وحملة للتبرع بالدم تحت شعار «الشعب يريد إنقاذ الحياة» بالتعاون مع المركز القومى لخدمات نقـل الدم التابع لوزارة الصحة.
واقام تنظيم أطفال قيد الحياة حملة «يلا نساعد صح» تحت شعار "نفسنا نغير بلدنا للأحسن" ولازم نبنى ونعمر فيه للتوعية بقضية أطفال الشوارع وما يتعرضون له من انحرافات وضياع وكيفية مساعدتهم وتأهيلهم لعودتهم إلى الحياة الطبيعية.
وأثناء أزمة قرية صول بمركز أطفيح سيرت الجمعية قافلة مساعدات تحت شعار مسلم ومسيحى.. يد واحدة لتوزيع ٣٠٠ شنطة من المواد الغذائيـة لنـشر روح

التسامح كما تمت إقامة معارض خيرية للملابس إلى جانب قيام المتطوعين بتنظيف الشوارع وتنظيم ندوة دينية للداعية شريف شحاتة عن التسامح الدينى.

أما جمعية الأورمان الخيرية فقد أطلقت حملة موسعة تستهدف رعاية أسر الشهداء ومصابيها وأسرهم حيث أن الحملة تتضمن ثلاثة محاور أساسية أولها محور عاجل لعلاج مصابى الثورة بالمجان وخاصة مصابى العيون وثانيها حملة لرعاية أسر الشهداء من خلال ٢٠ رحلة عمرة لأمهات الشهداء وثالثها تقديم مساعدات عينية وتوزيع ٣٠٠ طن لحوم و ٢٠ ألف بطانية و٢٠ طناً من المواد الغذائية للمتضررين. كما أن هناك ٥٠٠ شاب قاموا بالتطوع مع أبناء الجمعية لتجهيز كل ما تحتاجه الميادين والشوارع للتنظيف والدهان، كما كرمت الجمعية شهداء الدلتا بجامعة طنطا وبحضور مجموعة من الإعلاميين والشخصيات العامة.

وفى إطار الحملة القومية للتوعية السياحية التى تقيمها جماعة الوعى الأثرى والسياحى أعلنت جمعية بناة الغد عن بدء فعاليات حملة أهلية لتنشيط السياحة الداخلية لإعادة السياحة إلى مكانتها ودورها المؤثر فى الاقتصاد المصرى.

ومن المبادرات التى انطلقت لإعادة بناء وإعمار مصر مبادرة "البلد بلدنا" الهادفة لتنظيف الشوارع من خلال زيارة حى كل يوم سبت لتنظيفه وتجميله ويشترك فى هذه الحملة الآلاف من الشباب من خلال الجروب على الفيس بوك.. كما دشن الشباب حملة مصر نظيفة.. "ابدأ بنفسك"، من أجل إعادة تدوير النفايات للاستفادة منها.

كما دشن الشباب على الفيس بوك حملة "شباب مصر لحقوق الإنسان" وتهدف إلى حشد الشباب لحماية حقوق أى مصرى تنتهك حقوقـه، وعمـل دعايـة لطلاب متطوعين من الشباب المصرى الواعى والمهتم بحقوق الإنسان بالإضافة إلى نشر ثقافة حقوق الانسان. كما دعا الشباب فى الإسكندرية على الفيس بوك إلى إنـشاء جمعية ٢٥ يناير لمساعدة المحتاجين وإغاثة محدودى ومعـدومى الـدخل فـى المناطق الفقيرة والعشوائية الذين يعانون من ظروف معيشية صعبة لا يتوافر فيها حتى الحصول على الطعام والشراب.

وفى سياق آخر للحفاظ على آثار مصر ظهرت العديد من الجروبات على الفيس بوك لحماية آثار مصر والنهوض بالسياحة الداخلية والعمل فى وضع آليات على أرض الواقع للارتقاء بالمتاحف المصرية وانتعاش سوق السياحة ونـشر ثقافـة الحفاظ على الآثار وتنشيط السياحة .

وقد دعت مؤسسة عالم جديد للتنمية وحقوق الانسان ومراقبون بلا حدود وشـبكة المدافعين عن حقوق الانسان فى بيان لها كل منظمات المجتمع المـدنى لوضـع خارطة طريق جديدة لعملها خلال المرحلة الانتقالية التى تمر بهـا مـصر بعـد الثورة، تتضمن رؤيتها و خططها لتطوير اساليبها فى العمل الاهلى واقتراحاتهـا لتلبية المشروعات والبرامج التى يحتاجها المجتمع ، للمـساهمة فـى نهوضـه ومساعدته فى عمليات التغيير و التحديث التى يمر بها الان ، وصـياغة اجنـدة وطنية جديدة للافكار الداعمة للدولة المدنية الديمقراطية وفتح حوار مجتمعى حول هذه الاجندة قبل الشروع فى تطبيقها ، لايجاد دعم ومناخ مجتمعى مـساند لهـا،

وخروجها من التقليدية الى الانشطة التى تتطلبها ظروف المجتمـع فـى الوقـت الراهن.

كما دعت منظمات حقوق الانسان ،لنقل غالبية انشطتها الى خـارج العاصـمة ، وتبنى خطط جديدة لنشر الـوعى بـالحقوق والحريـات ،والتوعيـة الـسياسية والانتخابية ، وطرق ممارسة الديمقراطية والتداول الـسلمى للـسلطة ، وتنظـيم انشطة لها فى القرى والمدن بالمحافظات.

ثانيا : مستقبل مؤسسات المجتمع المدنى بعد الثورة

إننا نجد أنفسنا بعد الثورة أمام انفجار في الحركـات الاجتماعيـة والتنظيمـات الجديدة التي تنشأ حول أهداف محدودة للغاية دون أن يربط بينها رابط مـشترك لتنسيق الجهود، أو إدراك واضح للارتباط الضروري بينها مما يهـدد المجتمـع المدني بالانحراف عن دوره الحقيقي في دعم التطور الديمقراطي نتيجة لغيـاب الرؤية المشتركة والتنسيق المشترك بين هذه المنظمات والحركـات الاجتماعيـة واكتفائها بالنشاط حول الهدف الخاص بكل منها.

ونحن لا نستطيع أن نتجاهل هنا أن أحد أسباب التسارع في تأسيس هذه الحركات هو تزايد وعى الناس بأن الدولة ومؤسساتها وكذلك الأحزاب السياسية عاجزة عن مواجهة الأوضاع التى ترتبت على الثـورة سـواء علـى المـستوى الـسياسى والاقتصادى والامنى وما ترتب عليها من مشاكل اجتماعية،. واستجابة من الناس لهذه الأوضاع فإنهم ينشئون حركاتهم الاجتماعية الخاصـة، أو ينـضمون إلـى حركات اجتماعية قائمة، أو منظمات دفاعية تقوم على أسس دينية أو قوميـة أو بيئية أو محلية أو على أساس أي قضية منفردة، وتقوم معظـم هـذه الحركـات بالتعبئة والتنظيم باستقلال عن الدولة ومؤسساتها والأحزاب الـسياسية لأنهـا لا تراها قادرة على مواجهة هذه القضايا أو المشاكل بفاعلية.

وبذلك يمكن القول أننا أمام نوعين من المجتمع المدنى إن صح التعبير:

- مجتمع مدني شعبي
- مجتمع مدني نخبوى

تكتفي القوى الرأسمالية والفئات الحاكمة بوجود مؤسسات للمجتمع المـدني فـي إطار نخبوى تقوم بدورها في تلطيف حدة المشاكل الناجمة عن سياسات التكيـف الهيكلي والتحول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العـالمي وفق الشروط التي تضعها المراكز الرأسمالية المتقدمـة، وينحـصر دور هـذه المنظمات من وجهة نظر الفئات الحاكمة والقوى الرأسمالية في تقـديم الرعايـة للفقراء والمحتاجين، وإشباع حاجات خدمية لفئات اجتماعية معينة، بما لا يـؤدى إلى تغيير الأوضاع بل يعيد إنتاج الأوضاع القائمة بما فيها مـن فقـر وبطالـة وتهميش وافتقاد العدالة وفى هذه الحالة فإن مؤسسات المجتمع المدني النخبوية لن تزعج الفئات الحاكمة ولن تلعب دوراً في تغيير الأوضاع القائمـة مـن خـلال المساهمة الفعالة بدور ديمقراطي في المجتمع. وعلى العكس من هذا فإن القـوى الديمقراطية والتقدمية يجب أن تدفع في اتجاه اكتساب مؤسسات المجتمع المـدني طابعا شعبيًا يساعدها على القيام بدور تعبوي تغييري تحتاجه مجتمعاتنا تـتمكن مؤسسات المجتمع المدني من خلاله من المساهمة في عملية التحول الاجتمـاعي والسياسي للمجتمع. والمشاركة بشكل جماعي (كمؤسسات) في صياغة السياسات العامة والضغط من أجل تعديلها بما يحقق مصالح الأغلبيـة ويكفـل مـشاركتها السياسية تدعيما للديمقراطية .

ويتطلب دعم الطابع الشعبي للمجتمع المدني الاهتمام أكثر بالمنظمـات الـشعبية ذات الجذور العميقة فى المجتمع التي تهملها حاليًا المنظمـات غيـر الحكوميـة المنشأة حديثًا وتشمل المنظمات الشعبية تحديدا النقابـات المهنيـة والعماليـة ، والمنظمات الفلاحية، والتعاونيات، واتحادات الطـلاب، ومنظمـات الحـرفيين

والمنظمات المهنية وتنظيمات الخدمة الاجتماعية، ويوفر هذا التنسيق استفادة المنظمات غير الحكومية وسائر مكونات المجتمع المدني من التراث الطويل والخبرات الواسعة للحركة النقابية في مجالات التعبئة وحشد القوى، ولديها الوسائل والكوادر المدربة على ذلك، ولها خبرات هامة في المجال المطلبى، وتتوفر لدى المنظمات الأخرى التعاونية والاجتماعية والطلابية والفلاحية خبرات متنوعة وإمكانيات بشرية تطوعية يمكن أن تستفيد منها المنظمات الأخرى حديثة النشأة لاكتساب القدرة على التأثير والاستناد إلى قاعدة اجتماعية واسعة وامتلاك خبرات جديدة في مختلف المجالات ، وسوف يساعدها ذلك على تجاوز وضعها الحالي كمنظمات منعزلة عن بعضها تعمل في إطار أهداف جزئية بحيث تتجه إلى إقامة تحالفات مع المنظمات الأخرى العاملة في نفس المجال مثل حقوق الإنسان والمرأة والبيئة والتنمية .. الخ، وتجاوز وضعها النخبوى إلى آفاق جماهيرية وشعبية أوسع تساعدها على تفعيل نشاطها واكتساب المقومات الضرورية لتحولها إلى حركات اجتماعية لها عمق شعبي كاف.

بهذا التوجه يمكن أن يقوم المجتمع المدني بدوره المأمول في بناء الديمقراطية. التي يلتقي معها في إطار نسق مشترك من القيم.

وهناك شروط لتطور المجتمع المدنى، ومحددات تؤثر على مدى اعتبار المجتمع المدنى قوى للتغيير السياسى والاجتماعى منها:

١- إن المجتمع المدنى الذى نتطلع إليه كقوى للتغيير الاجتماعى والسياسى والثقافى، يضم مجموعة مؤسسات (أبنية مؤسسية وليس مجرد تنظيمات) تستطيع أن تلعب دور الفاعل فى عملية التغيير، وكلما

تطورت تطور دورها فى عملية التغيير، وكلما اتسمت بمرونة إستجابية عالية لقضايا المجتمع.

٢- إن المجتمع المدنى المتقدم الذى يسهم فى التغيير الاجتماعى والسياسى والثقافى قائم على فعل الطوع والمبادرة، وقبول الحوار، وإدارة الاختلافات فى إطار ديمقراطى، وهى أركان أساسية فى ثقافة المجتمع المدنى.

٣- إن مؤسسات المجتمع المدنى، الذى نتطلع إلى دور قوى لها، ينبغى أن يتوافر لديها وعى ورؤية، أو ما نطلق عليه موقفاً نقدياً، وأن تمتلك تصوراً واضحاً لخريطة المجتمع ومصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن تتبنى مواقف الدفاع أو المناصرة Advocacy لمساندة الفئات الضعيفة والهشة.

٤- إن مؤسسات المجتمع المدنى، التى نستطيع أن نقول عنها إنها تسهم فى عملية التغيير، لا تتبنى (كما هو الحال فى مصر) ما يعرف بالدور الإلحاقى، أى معالجة المشكلات بعد حدوثها، وإنما تتجاوز إلى دور توازنى يسعى إلى تحقيق توازن المجتمع والإسهام فى التحول الاجتماعى,

٥- إن المجتمع المدنى الذى نتطلع إليه فى دولة نامية، ينبغى أن يتبنى قضايا التمكين، لتأكيد مبدأ الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

٦- نتطلع إلى مجتمع مدنى قوى يأخذ بالنظرة الكلية، بمعنى أن مشكلات المجتمع تقع فى كل مترابط مع المشكلات الإقليمية والدولية.

٧- إن المجتمع المدنى المتطور الذى نصبو إليه، ونقيس عليه حالنا اليوم، هو المجتمع الذى يلعب دوره كعامل محفز لتعميق نشر الممارسة الديمقراطية وثقافة الحوار، والإدارة السلمية للاختلافات والمنازعات، نحن نسعى إلى مجتمع مدنى تتجاوز مؤسساته الاختلافات الأيديولوجية والثقافية ويعترف بالتنوع والتوافق.

وأخيراً فإن مؤسسات المجتمع المدنى، وعمق دورها فى عملية التغيير الاجتماعى والسياسى، تتوقف على مدى الالتزام بقيم الثقافية المدنية المعاصرة، واحترام حقوق الإنسان والالتزام بفكرة الديمقراطية، والشفافية والمحاسبة.

وبالنسبة لمصر ولكون أن هناك قصور فى البنية المؤسسية للمجتمع المدنى، وضعف الممارسة الديمقراطية قبل ٢٥ يناير، فإن السؤال المطروح الآن هو: ما هى شروط انطلاق المجتمع المدنى كقوى للتغيير؟؟

هناك ثلاثة شروط أساسية متعارف عليها، تحقق انطلاقة مؤسسات المجتمع المدنى كقوى للتغيير الاجتماعى والثقافى والسياسى:

أولاً: توافر بنية أساسية للمجتمع المدنى، بمعنى أحزاب سياسية متعددة، منظمات غير حكومية (أو ما نطلق عليه جمعيات أهلية)، وجماعات أو نقابات مهنية وعمالية، وجماعات رجال أعمال، ومنظمات حقوق الإنسان.

هنا تجب الإشارة إلى أن توافر البنية الأساسية فى حد ذاتها قد يكون له دلالة محدودة، فقد تتوافر كلياً أو جزئياً ولكنها تتحول إلى ديكور جميل فاقد الروح والحيوية والتفاعل.. ونظرة سريعة على الأحزاب السياسية فـى مـصر، أو مراجعة لوضع ٢٤ نقابة مهنية فى مصر، كفيلة بأن تبرز لنا عدم كفاية البنية الأساسية كشرط شبه وحيد لتحقيق دور المجتمع المدنى فى عملية التغيير.

ومن ثم إلى جانب البنية الأساسية، يأتى الشرط الثانى وهو: توافر بيئة تشريعية وسياسية مؤسسية لدور مؤسسات المجتمع المدنى، ولعل هذا الشرط هـو الأهم فى تفسير التصادم أحياناً والتوتر فى أحيان اخرى، القائم بين الدولة والمجتمع المدنى.. ومراجعة سريعة لمعارك التشريعات فى مصر كافيـة لتوفير صورة إجمالية عن مدى تحقق الشرط الثـانى لفعاليـة المجتمـع المدنى: معركة تغيير قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ للجمعيات الأهلية، ثم القانون ١٥٤ لسنة ١٩٩٩، ثم القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، وصعوبات إيجاد التوافق والرضاء العام.. ناهيك عن دور جهات الأمن فى الاعتراض على تأسيس منظمات أهلية تعمل. وعملت لفترة سابقة. فى إطار الدستور والقـانون.. معارك أخرى ترتبط بتشريعات النقابات المهنية لعل أبرزها وأهمها القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته، والتى أدت إلى تجميد أوضاع غالبية النقابات المهنية فى مصر.. معارك قانون الصحافة المشبوه هى الأخرى ما زالـت فى الأذهان، وهو القانون الذى تدخل لحسمه السيد رئـيس الجمهوريـة.. معارك قانون الأحزاب السياسية كان وما زال مقيـداً لحركـة الأحـزاب السياسية، التى جاء أغلبها بحكم قضائى..

إذن معنى ذلك أن الشرط الثانى. وهو البيئة التشريعية والسياسية المقبولة. يعانى من قصور ويحد من فاعلية مؤسسات المجتمع المدنى فى عملية التغيير الاجتماعى والسياسى.. ما زلنا لم نصل. كمجتمع ودولة، إلى إطار قانونى مقبول من الأطراف بحكم مؤسسات المجتمع المدنى .

ولعل الشرط الثالث والأخير، هو الأكثر صعوبة لارتباطه بتوافر ثقافة ديمقراطية مدنية، يلتزم بها أطراف المجتمع المدنى أو الفاعلون، وهى ثقافة ديمقراطية تعكس عمق الالتزام بالثقافة المدنية المعاصرة من مشاركة جماعية فى صنع القرار، إلى الحوار، والتسامح، واحترام الرأى الآخر، وإدارة الاختلافات سلمياً، إننا نستطيع أن نتلمس من المتابعة اليومية، ومن الدراسات والبحوث، عمق أزمة غياب الديمقراطية فى مؤسسات المجتمع المدنى، التى تطالب أجهزة الدولة بالديمقراطية، فى الوقت الذى قد تفتقد فيه الحد الأدنى.

شروط صعبة بلا شك، تتوافر بشكل نسبى، وتكاملها أمر أساسى لتحقيق إسهام المجتمع المدنى فى التغيير الاجتماعى والسياسى، بعض هذه الشروط يرتبط بالدولة وبعضها الآخر يرتبط بالمجتمع المدنى، واتساع وعمق مبادرته التطوعية.. وإذا كنا جادين بالفعل فى تحقيق التغيير السياسى والاجتماعى، فإنه من الضرورى فتح ملف المجتمع المدنى فى مصر، والحديث حوله بصدق وشفافية متطلعين جميعاً إلى قوى تسهم فى التحديث .. والتغيير.


الهيئة العامة للإستعلامات
STATE INFORMATION SERVICE